

حُكْمُ الْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ

تأليف: الشيخ أحمد العالم

تحقيق ودراسة
الدكتور عبد السلام محمد الشريف العالم
استاذ مشارك بكلية القانون
جامعة قناريوس



حُكْمُ الْبَسْمَلَةِ
فِي الصَّلَاةِ

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى

1993

دار الفکر الإسلامي

ص.ب : 5787/113

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد: فقد وقفت على مناظرة علمية مهمة في موضوع البسملة اشترك فيها ثلاثة من علماء ليبيا ممن ساهموا بنصيب موفور في خدمة العلوم الشرعية والإنسانية أثناء الاحتلال الإيطالي لوطننا الحبيب بما امتازوا به من صراحة في الرأي، وصرامة في القول مع عزيمة وهمة عالية، وطموح عريض إلى كل ما يسجل لهم ولأسلافهم من مجد وسؤدد.

والمناظرات العلمية إذا تمت في مناخ علمي، وقصد بها طلب الحق بعيداً عن المباهاة والمفاخرة والرياء أتت أكلها وأنتجت ثمارها. ويعتبر الباجي ت 474 هـ علم المناظرة «من أرفع العلوم قدراً وأعظمها شأنًا لأنه السبيل إلى معرفة الاستدلال، وتمييز الحق من المحال؛ ولولا تصحيح الوضع في الجدل لما قامت حجة ولا اتضحت محجة، ولا علم الصحيح من السقيم، ولا المعوج من المستقيم»⁽¹⁾.

وفاء لهؤلاء الجهابذة العلماء رأيت من الواجب تحقيق هذا الحوار

(1) الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، ص 8، تحقيق عبد المجيد التركي - دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1987 م.

العلمي تحقيقاً علمياً منهجياً وافياً ، وأن أقدم له بدراسة وجيزة ومركزة عن حياتهم وآثارهم العلمية للتذكير بأهميتهم ومكانتهم العلمية في حياتنا الثقافية ، وفي المجتمع بأسره .

وقد قسمت هذا البحث إلى قسمين :

أولاً - الدراسة وتشمل :

- 1 - عناية العلماء بالبسمة .
- 2 - منشأ الخلاف بين الفقهاء والقراء في البسمة .
- 3 - حصر الخلاف في البسمة بين المالكية والشافعية .
- 4 - مقدمة التحقيق وتتضمن :
 - أ - دراسة عن حياة الشيخ محمد أحمد العالم .
 - ب - الشيخ محمد عبد السلام قاجة .
 - ج - الشيخ أحمد العالم .

ثانياً - التحقيق :

تصدره مقدمة عن أهمية المخطوطة ، ومنهج المؤلف ، ووصف المخطوطة ، ومنهج التحقيق ، ثم تذييل الكتاب بفهارس مفصلة تلقي أضواء كاشفة على المصادر والمراجع المستخدمة من طرف المجيب والمعقب والمحقق .

والله المستعان

أولاً الدراسة عناية العلماء بالبسملة

*** **

مسألة البسملة أو التسمية عظيمة مهمة تتعلق بالصلاة التي هي أعظم الأركان بعد التوحيد لذلك اعتنى العلماء من المتقدمين، والمتأخرين، والمعاصرين بشأنها، وخصوصاً بمؤلفات مستقلة من أهمها:

1 - الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف

تأليف يوسف بن عمر بن عبد البرّ ت 463 هـ

كتب ابن عبد البر فتوى في قراءة البسملة وعدمها، سهاها بـ«الإنصاف فيما بين العلماء في بسم الله الرحمن الرحيم من الخلاف»⁽²⁾.

والدافع إلى الكتابة في هذا الموضوع تلبية لطالبيها من جهة، والإجابة على جملة من الأسئلة وجّهت إليه تتعلق بما كان عليه علماء السلف من الصحابة والتابعين في قراءة البسملة في أول فاتحة الكتاب، وهل كانوا يعدونها آية منها فيجهرون عند قراءتها أو يخفونها، أو يسقطونها فلا يرونها آية، ولا من أوائل سور القرآن سواها؟ وهل اختلفوا في ذلك أم لا؟ وما

(2) توجد هذه الفتوى في نفح الطيب ج 4 ص 219 / 221، الطبعة الأولى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

الذي اختاره الفقهاء من ذلك الخلاف؟ وما هي الآثار والشواهد التي كانت سبب اختلافهم فيما اختلفوا فيه من إسقاط البسملة وفي إثباتها، وفي الجهر بها وإخفائها؟ وبما تمسك به كل فريق واحتج به على اختياره؟ وقد حصر الخلاف في ثلاثة مذاهب:

أ - مذهب مالك وأصحابه: إن البسملة لا تقرأ في أول الفاتحة في شيء من الصلوات المفروضة سرّاً ولا جهراً، وهو المشهور عن مالك وتحصيل مذهبه عند أصحابه، وأجاز قراءتها في صلاة النافلة وعرض القرآن⁽³⁾.

وهي ليست عندهم آية من أم القرآن، ولا من غيرها من سائر سور القرآن إلا في سورة النحل ﴿أَنَّهُ مِنْ مُّسْلِمِينَ وَإِنَّهُ بِأَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁽⁴⁾.

ويقول مالك: قال الأوزاعي ت 157 هـ وابن جرير الطبري ت 310 هـ.

ب - مذهب أبو حنيفة وأصحابه: وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، والحسن بن حي أن الإمام يقرأ البسملة ويخفيها عن خلفه، وهو مروى عن أبي بكر⁽⁵⁾ وعثمان، وعلي⁽⁶⁾ رضي الله عنهم،

(3) ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة، ج 1، ص 201، الطبعة الثانية، 1980، الرياض.

(4) سورة النمل، الآية رقم 30.

(5) كان أبو بكر الصديق يسر بالبسملة في الصلاة ولا يجهر بها قال أنس بن مالك «صليت خلف رسول الله، وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان فكانوا لا يجهرون بالبسملة» وشذّ النووي فنقل عن أبي بكر أنه يجهر بالبسملة إذا كانت الصلاة جهرية، ويسر إذا كانت الصلاة سرية معتمداً على رواية شاذة عن أنس ناصراً بذلك مذهبه.

وهو قول إبراهيم النخعي⁽⁷⁾، وعبد الله بن مسعود⁽⁸⁾، والحكم بن عيينة،
وحاد بن أبي سليمان وغيرهم .

وهي آية من أم الكتاب عند قراء الكوفة، وجمهور فقهاءهم إلا أن
السنة عندهم فيها إخفاؤها في صلاة الجهر تسليماً واتباعاً للآثار المرفوعة
في ذلك، وخالف الكرخي من أصحاب أبي حنيفة، وقال: إنها ليست
آية من فاتحة الكتاب لأنه يسر بها في صلاة الجهر.

ج - مذهب الشافعي وأصحابه: قراءة البسملة في أول فاتحة الكتاب
جهرًا في صلاة الجهر، وسراً في صلاة السر لأنها عنده آية من أم الكتاب،
ولا صلاة عنده لمن لم يقرأها بتمامها في كل ركعة . ووافق الشافعي على أن
البسملة آية من أم الكتاب أحمد، وإسحاق، وجماعة أهل الكوفة، ومكة

محمد رواسي قلعة جي: موسوعة فقه أبي بكر الصديق، ص 163، الطبعة الأولى،
1983 .

(6) اختلفت الرواية عن علي رضي الله عنه في البسملة فروى بعضهم أنه كان يسر بالبسملة،
ولا يجهر بها، وروى البعض الآخر أنه كان يجهر بها، وحكى النووي أن مذهب علي
رضي الله عنه في البسملة الإصرار بها في الصلوات السرية، والجهر بها في الصلوات
الجهرية، ولعل ذلك وجه من وجوه الجمع بين الروايات عنه .

محمد رواسي قلعه جي: موسوعة فقه علي بن أبي طالب، ص 378، دار الفكر،
الطبعة الأولى، 1983 .

(7) يعتبر الجهر بالبسملة بدعة محدثة فهو يقول «جهر الإمام بالبسملة بدعة سواء أكان ذلك
في الصلاة الجهرية أو السرية» .

محمد رواسي قلعه جي: موسوعة فقه إبراهيم النخعي، ج 2، ص 288، الطبعة
الأولى، 1979 .

(8) يرى ابن مسعود وجوب الإصرار بالبسملة في الصلاة سواء كان المصلي منفرداً أم إماماً،
وسواء كانت الصلاة جهرية أم سرية، وقال الجهر بالبسملة أعرابية، ثم قال يخفي الإمام
ثلاث: الاستعاذة، والبسملة، وأمين .

محمد رواسي قلعة جي: موسوعة فقه عبد الله بن مسعود، ص 131، 365،
الطبعة الأولى، 1984 .

والعراق إلا أنهم يخفونها في صلاة الجهر⁽⁹⁾.

وقد حصر ابن عبد البر ما استدل به كل فريق من الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهو فقيه ماهر ظهرت براعته في علم الخلاف في كتابه الاستذكار، ومحدث مشهور بل ومن كبار المحدثين في وقته ظهرت براعته في نقد الأسانيد وضبط الروايات في كتابه التمهيد.

وقد دعا إلى الاجتهاد والتوسع في استنباط الأحكام من القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة فأبطل بذلك مذهب التقليد، وأحدث في التشريع الإسلامي ما يسمى بفقهِ الحديث، أو فقهِ السنة، والفقهِ المقارن لأن فقهِه يقوم على المقارنة بين أقوال الأئمة، والأخذ بالصحيح والأصوب منها، وفي خصوص هذه المسألة درس كل الآثار الواردة فيها دراسة تمحيص وتحقيق، وتعرض لها بالنقد التاريخي الداخلي المتعلق بالمتن، والخارجي المتعلق بالسند ثم قال: «لا حجة عندي في شيء منها» ثم توقف ولم يبدِ رأيه في قراءة البسمة وعدم قراءتها بصراحة ووضوح، ولكنه يستخلص من سياق كلامه أنه يقول بوجوب قراءتها جهراً في الجهر، وسراً في السر كالشافعي.

وذكر ابن القيم ت 751 هـ في الهدى: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسمة، ويخفيها أكثر مما يجهر بها، ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم ليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين، وعلى جمهور أصحابه، وأهل بلده في الأعصار الفاضلة، هذا من أحل المحال حتى يحتاج إلى التشبث فيه بالفاظ

(9) ابن عبد البر: الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف، مجموعة الرسائل المنيرية، ج 2، ص 153.

مجملة، وأحاديث واهية فصحيح تلك الأحاديث غير صريح، وصرحها غير صحيح⁽¹⁰⁾.

وقال ابن كثير ت 774 هـ بعد أن عرض آراء العلماء في الجهر بالبسملة والإصرار بها «هذه مأخذ الأئمة رحمهم الله في هذه المسألة، وهي قريبة لأنهم أجمعوا على صحة صلاة من جهر بالبسملة ومن أسر»⁽¹¹⁾.

2 - كتاب البسملة الأكبر

وكتاب البسملة الأصغر

تأليف: أبو شامة المقدسي ت 665 هـ

لقد جمع أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي «أبو شامة» في كتابه المشهور البسملة الأكبر والأصغر كل ما يتعلق بحكم البسملة في الصلاة، وأتى على ذكر معظم أقوال الفقهاء فيها، وقد اختصره النووي عند شرحه كتاب المذهب للشيرازي، وأضاف إليه تنمات يرى أنها لا بد منها⁽¹²⁾.

وقد نقل أبو شامة الخلاف في البسملة بين الفقهاء إلى الخلاف بين القراء، وقد تبعه في ذلك ابن حجر العسقلاني ت 852 هـ في بحثه الموصوف «بالمرقص المطرب في إثبات البسملة آية من الفاتحة أو نفيها».

ونقل بعض المتأخرين من فقهاء المالكية رأي المقدسي، وهو خلاف ما عليه مشهور المذهب عندهم، ومن هنا ثار النزاع بين فقهاء عصرنا فيما يتعلق بالبسملة.

(10) ابن القيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 1، ص 71، طبعة مصطفى الجلي، 1970.

(11) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 17، طبعة عيسى الحلبي، بدون تاريخ.

(12) النووي: المجموع شرح المذهب للشيرازي، ج 3، ص 267، الطبعة الكاملة.

3 - قراءة البسملة في الصلاة

تأليف : أبو الفضل بكر بن العلاء القشيري البغدادي

ثم المصري ت 344 هـ

له كتاب في الرد على الشافعي وتلميذه المزني ، وهو من كبار فقهاء المالكية ، وأكثرهم رواية للحديث⁽¹³⁾.

ولم يتمكن من الوقوف على هذا الكتاب لمعرفة ما تضمنه من أحكام تتعلق بالبسملة .

4 - فتح الأبواب المغلقة عن مباحث البسملة

تأليف إسماعيل بن غانم الجوهري

هذا الكتاب مخطوط بدار الكتب الوطنية ، الجزائر رقم المخطوط 757 ضمن مجموع رقم 4 - 14 ، اطلعت عليه فوجدت ما كتبه المؤلف لا علاقة له بموضوعنا «حكم البسملة في الصلاة» وإنما تركّز البحث في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها في الأمور الهامة لما لها من المعاني العظيمة ، وفيما يتعلق بالبسملة من الأوجه العربية ، وفي بيان أنها من قبيل الإنشاء أو الخبر ، وغير ذلك من المباحث التي هي من مخترعات الغلات الذين ذهب بهم الغلو إلى إعدام القرآن خاصيته وهي البيان كقولهم : إن أسرار القرآن في الفاتحة ، وأسرار الفاتحة في البسملة ، وأسرار البسملة في الباء ، وأسرار الباء في نقطتها فإن هذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه رضوان الله عليهم ، ولا هو معقول في نفسه ، وإنما الصحيح أن الفاتحة مشتملة على مجمل ما في القرآن ، وكل ما فيه

(13) ابن فرحون : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، ج 1 ، ص 313 ، دار التراث : بدون تاريخ .

تفصيل للأصول التي وضعت فيها⁽¹⁴⁾.

5 - الإيضاح في الكلام على البسملة الشريفة من ثمانية عشر علماً

تأليف محمد بن أحمد الملقب بعليش ت 1299 هـ

هذه الرسالة مطبوعة، ولم نتمكن من الاطلاع عليها، وقيل عنها أنها في غاية الإفصاح فيما يتعلق بالبسملة، ولعل ما كتبه الشيخ عليش يتضمن ما عبّر عنه البعض بالإشارة ودلالة الحروف كما قدمنا وهذا بعيد كل البعد عن حكم البسملة في الصلاة.

وبهذا يمكن القول بأن الخلاف في البسملة في الصلاة من حيث الحكم خلاف قديم جديد، وهو في الأصل خلاف بين الفقهاء وليس بين القراء، ولم يزل المحققون من أهل العلم في كل عصر يتناولون المسألة، وينقلونها في كتبهم ومؤلفاتهم، ولكن دون حسم للخلاف بسبب كثرة الروايات وتداخلها واضطرابها بحيث لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء.

(14) الشيخ محمد عبده: تفسير فاتحة الكتاب، ص 8، الطبعة الثانية 1382 هـ. مطابع القاهرة.

منشأ الخلاف بين الفقهاء والقراء في البسمة

من الفقهاء من يعتقد أنها آية من القرآن في أوائل السور ومنها أم الكتاب ، ودليلهم على ذلك كتابتها في المصاحف العثمانية ، وهذه هي وجهة نظر من أثبتها ولذلك قالوا : لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب بتامها في كل ركعة .

ومنهم من يعتقد عدم كونها آية من القرآن إلا في سورة النمل ، ودليلهم على ذلك أن إثباتها في رسم المصاحف كإثبات همزة الوصل التي أئتموها في الابتداء وحذفوها في الوصل ، ولذلك قالوا : إن البسمة لا تقرأ في أول الفاتحة في شيء من الصلوات المفروضة سراً ولا جهرًا .

وبالسمة من القرآن في سورة النمل بلا خلاف ، وأما في أوائل السور فالخلاف فيها مشهور بين القراء والفقهاء .

والقراء أنفسهم مختلفون فمنهم من يفصل بها ، ومنهم من لا يفصل بها ، وهي مكتوبة في المصاحف .

والذين يقرأون بحرف من لا يسمل لا يسملون ، ولهذا لا ينكر عليهم ترك البسمة لإخوانهم من القراء الذين يسملون⁽¹⁵⁾ . بل يسوغون ترك قراءتها لمن لا يرى الفصل بها .

(15) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 13 ، ص 419 ، مقدمة التفسير ، طبعة خاصة .

ويعتبر الخلاف في البسملة من مسائل الاجتهاد فمن قال هي من القرآن حيث كتبت أو قال هي ليست من القرآن إلا في سورة النمل كان قوله من الأقوال التي ساغ فيها الاجتهاد ، والخلاف في المسائل الاجتهادية ليس بمذموم متى كان صادراً عن نية خالصة لأن الأعمال بالنيات ، والمقاصد معتبرة في التصرفات في العبادات والعادات لأنه وقع في عهده صلى الله عليه وسلم في غزوة بني قريضة والمسير إليهم حيث قال : «إن من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا في بني قريضة»⁽¹⁶⁾.

واجتهد الصحابة رضوان الله عليهم ، وكل يؤخذ من قوله ما كان صواباً ، ويترك من قوله ما كان خطأ ، ولا عصمة إلا في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

(16) الندوي : السيرة النبوية ، ص 294 ، الحديث رواه البخاري ، ومسلم .

حصر الخلاف في البسملة بين المالكية والشافعية

يكتسي الخلاف بين المالكية والشافعية طابعاً داخلياً في الغالب الأعم لأنه سبق للإمام الشافعي أن كان من تلاميذ الإمام مالك ، وقد اعتاد مؤرخو المذهب المالكي أن يضعوا ترجمة الشافعي بين علماء المذهب ، وقد التقى المذهبان فيما بعد تحت راية العقيدة الأشعرية ، والتقت آراؤهما في علم الكلام ، وتقاربت الآراء في الأصول فالمالكية والشافعية ينتمون في علم أصول الفقه إلى مدرسة واحدة تعرف بمدرسة المتكلمين ، والخلاف بين المذهبين في خصوص مسألة البسملة أن مالكا إنما يعول على أقوال أهل المدينة فيما طريقه النقل ويعتبره حجة إذا كانت الآثار صحيحة متواترة يشهد لها التفسير التطبيقي للسنن الأثرية إلى جانب السنن المرفوعة لذلك ترك الجهر بالبسملة ، والشافعي تمسك بالسنن المرفوعة . « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »⁽¹⁷⁾ . فذهب إلى أن البسملة من الفاتحة ، وشنع عليه في ذلك القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني في كتاب الانتصار مع أنه شافعي المذهب .

وقال عنه ابن رشد في أجوبته : « أي الباقلاني » هو من أئمة المعرفة بأصول الديانات وأصول الفقه على مذهب مالك وسائر المذاهب . .

(17) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عملاً . راجع فتح الباري بشرح البخاري ، ج 17 ، ص 299 .

والذي أراه مجدياً في المسألة للخروج من الخلاف ما ذهب إليه عبد الباقي في شرحه على المختصر إذ قال : « والورع البسمة أول الفاتحة للخروج من الخلاف قاله القرافي وغيره ، وكان المازري يبسمل سرّاً مخالفاً مشهور مذهبه فقليل له في ذلك فقال : « مذهب مالك على قول واحد من بسمل لم تبطل صلاته ، ومذهب الشافعي على قول واحد من تركها بطلت صلاته ، ثم عتّب على ذلك بقوله : وصلاة يتفقان على صحتها خير من صلاة يقول أحدهما بطلانها »⁽¹⁸⁾ .

وهذا وجه جيد من وجوه الجمع بين آراء الفقهاء عند تعارض الأدلة ، وعدم إمكانية الترجيح بينها .

(18) عبد الباقي الزرقاني : شرح على مختصر خليل ، ج 1 ، ص 216 ، مطبعة محمد أفندي مصطفى ، مصر ، بدون تاريخ .

مقدمة التحقيق

*** **

كان من الضروري أن أقدم لتحقيق هذه المخطوطة بترجمة للفقهاء الثلاثة الذين شاركوا في الحوار الفكري حول حكم البسملة في الصلاة، وهم الشيخ محمد بن أحمد العالم وهو صاحب السؤال، والشيخ عبد السلام قاجه «المجيب» والشيخ أحمد العالم الذي تولى التعقيب على المجيب.

أولاً الشيخ محمد بن أحمد العالم⁽¹⁹⁾

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن خالد بن عبد القادر بن عبد السلام العالم بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام بن سليم الأسمرى. ولد سنة 1269 هـ بقرية أولاد العالم إحدى قرى مسلاته في الناحية الغربية منها.

تلقى تعليمه بمدرسة عثمان باشا، وأحمد باشا بطرابلس على أساتذة أجلاء منهم الشيخ محمد بن علي بن موسى، وهو خال المترجم له،

(19) له ترجمة وافية في مجلة بحوث تاريخية العدد الثاني، 1991، وقد كتبت هذه الترجمة للتعريف بهذا العالم الجليل الذي ساهم بشكل فاعل في إثراء الثقافة الإسلامية والإنسانية في ليبيا أثناء الاحتلال الإيطالي.

والشيخ محمد كامل بن مصطفى صاحب الفتاوى الطرابلسية ، ومحمد فاضل الشنقيطي .

كان عمدة في العلوم الشرعية العقلية منها والنقلية ، وكان من أهل الفتوى في عصره .

ومن تلاميذه ابنه أحمد العالم ، وعبد السلام القندي ، ومحمد الشوماني وعلي بن حسن العربي .

ومن آثاره العلمية :

أ - ألفية في النحو والصرف بعنوان «زبدة فن آلة العلم» .

ب - حاشية على تاودي العاصمية في الفقه على مذهب الإمام مالك .

ج - حاشية على ابن عاشر .

د - عدة رسائل أخرى نظماً ونثراً في مختلف العلوم .

توفي سنة 1354 هـ .

ثانياً - الشيخ عبد السلام قاجه الورفلي

هو عبد السلام بن محمد قاجه بن حليم الورفلي الوليدي⁽²⁰⁾ من علماء ورفله ، ينتمي إلى قبيلة الحلمة نسبة إلى جدهم ابن حليم .

فقدَ بصره منذ الصغر بسبب مرض الجدري وهو في السابعة من

(20) الوليدي نسبة إلى قبيلة بني وليد ، وفي المغرب الأقصى ، توجد قبيلة بني وليد ، وهي إحدى قبائل صنهاجة تبعد عن فاس شرقاً بمائة وتسعة عشر كيلومتر ينتمي إليها الفقيه المشهور أبو الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي ، ت 675 هـ ، صاحب كتاب الحلال والحرام ، ولعل قبيلة بني وليد في ليبيا فرع عن قبيلة بني وليد في المغرب .

عمره ، وقد أخذ علومه على شيخه الشيخ مصباح برغوت ، والشيخ محمد أحمد القط ، ولم تكن له رحلة علمية خارج منطقة بني وليد حيث إن أحد تلاميذه ، وهو الشيخ محمود بن علي المنصوري شهيد القرضابية قال سائلاً إياه :

من أين لك ولم تكن لك رحلة
ولا اغتربت ولا اجتزت الوادي

لقد درس العلوم وجمع وعى حتى صار عالماً نحريراً جامعاً لشتى العلوم الشرعية واللغوية .

اشتغل بالتدريس بوادي بني وليد ، وزاوية المحجوب بمصراته ، وأحمد باشا بطرابلس ، واشتغل بالفتوى ، وله مجموع كبير في الفتوى أمكن جمع بعضها ، كما لا زال الكثير منها موزعاً⁽²¹⁾ .

وله ديوان شعر ، وبعض الشروح في مختلف الفنون لعلوم عصره ، كما عين عضواً بالمجلس الشرعي العرفي سنة 1917م ، ولما كان شيخه محمد القط لا يشتغل بالتوثيق والفتوى والأحكام فكان يحيل من يأتي إليه لطلب الفتوى على تلميذه عبد السلام قاجه ، لأنه يثق في أهليته للفتوى⁽²²⁾ . وقد أوصاه بأن يقول لا أدري إذا لم يعلم⁽²³⁾ .

توفي سنة 1936م بعد 57 سنة قضاها في ميدان العلم والتعليم .

(21) مجلة الشهيد : العدد الخامس - القضاء الشرعي العرفي ، ص 36 ، مختار بن يونس .

(22) أفادنا بهذه المعلومة الباحث المدقق المحقق بمركز جهاد الليبيين الأستاذ مختار الهادي ابن يوسف ، صاحب مقال القضاء الشرعي العرفي .

(23) الطاهر أحمد الزاوي : أعلام ليبيا ، ص 335 ، مؤسسة الفرجاني ، الطبعة الثانية 1971م .

ثالثاً - الشيخ أحمد العالم

هو أحمد بن محمد بن أحمد العالم نسبة إلى جده عبد السلام العالم ولد بقرية⁽²⁴⁾ أولاد العالم في أوائل القرن الرابع عشر الهجري ، وحفظ القرآن منذ الصغر، وكان على درجة كبيرة من النبوغ والذكاء مما جعله محط عناية ورعاية والده الذي تلقى عليه تعليمه الأساسي ، وكيفما يكون الأساس يكون ما يبنى عليه .

وجَّهه والده بحكم درايته إلى دراسة العلوم الشرعية واللغوية بطرابلس .

رحلته في طلب العلم

قد يعاب على الشخص بأنه لم يرحل لطلب العلم ، وذلك لأهمية الرحلة في طلب العلم واعتبارها شرطاً ضرورياً لاستحقاق لقب العالم والشيخ أحمد مرّ بهذه المرحلة حيث تلقى مبادئ تعليمه على يد والده بزاويته التي اشتهرت باسمه ، ثم رحل إلى طرابلس ، ومنها إلى المشرق «مصر» والتحق بالجامع الأزهر في محرم سنة 1341 هـ الموافق 1923 م ، وقد تم ترسيمه بسجل طلبة رواق المغاربة .

وكان مجتهداً في تحصيل العلم ودرس البلاغة والنقد ، والفقه والأصول ، والنحو والقراءات ، والتفسير وغيرها من العلوم التي تدرس في الأزهر . وعاد المترجم له إلى طرابلس سنة 1927 ، وبعد عودته اشتغل بالتدريس في كلية أحمد باشا بمدينة طرابلس ، وكان مواظباً على الدرس حريصاً على تعليم طلابه ، وقد شهد له بالعلم أقرانه ومعاصريه ،

(24) هذه القرية تعرف بالكراتية كما جاء بشجرة الفواتير بزيلطن .

واستمر في مهنة التدريس إلى سنة 1932 ، وفي هذه السنة نقل إلى سلك القضاء الشرعي ، وعمل قاضياً في طرابلس وما جاورها من المناطق ، وعيّن عضواً في المحكمة الشرعية ثم رئيساً لها ، واستمر فيها إلى أواخر سنة 1960 ، وفي سنة 1964 م عيّن نائباً لمفتي الديار الليبية⁽²⁵⁾ . ثم أصيب بمرض توفي على أثره سنة 1967 .

(25) الطاهر الزاوي : أعلام ليبيا ، ص 92 / 93 .

الإجازات العلمية

*** **

تحصّل الشيخ أحمد على العديد من الإجازات العلمية ، وهي تضاهي الشهادات العلمية العليا التي تمنح في عصرنا الحاضر، ومن بين هذه الإجازات :

1 - إجازة في الحديث

وهي إجازة في تدريس الحديث من الشيخ عبد الحميد الأزهري الشرنوبلي جاء فيها : «قد أجزت الشيخ أحمد بمؤلفاتي وبما نجزت لي روايته وتصح عني درايته من فروع وأصول ومنقول ومعقول كما أخذت ذلك عن مشائخي» وذكرهم بالإسم ، وقد بلغ عددهم أكثر من خمسة عشر عالماً من علماء الأزهر، وذلك من أجل اتصال السند في العلم وعدم انفصاله ، وهو بذلك متصل السند في علم الحديث بدون منازع لشهادة أهل العلم له بذلك .

2 - إجازة عامة في الحديث وأصول الفقه

يقول الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن ماياتي الشنقيطي بلداً المدني مهاجراً «وبعد أن حضر عليّ الأستاذ الفاضل الشيخ أحمد بن محمد العالم جعله الله ممن لم تأخذه في الله لومة لائم في مدة تدريسي لصحيح البخاري في الجامع الأزهر والمسجد الحسيني ، ولازمني بعد ذلك مدة طويلة ، وناولته وأجزته بعض مؤلفاتي ومؤلفات أخي المرحوم محمد

العاقب ، وذاكرني كثيراً في علم الأصول مذاكرة اطلعت بها على نجابته وفهمه . . . » .

وقال في موضع آخر من الإجازة «أجزت الأستاذ المذكور في كل ما يجوز لي روايته ، وتصح عني درايته من فروع وأصول بل من سائر المنقول والمعقول ، وسائر مؤلفاتي ومروياتي . . . »

3 - إجازة خاصة في تدريس مادة أصول الفقه

تحصل الشيخ أحمد على الإجازة الدقيقة في تدريس مادة استنباط الأحكام وهذا نصها : «أما بعد ، فقد طلب إليّ ولدنا الفاضل النجيب الألمعي الأريب الشيخ أحمد بن الشيخ محمد العالم الأسمرى ثم الحسين نسباً الطرابلسي داراً المالكي مذهباً وقد تلقى عليّ . جزءاً من شرح جمع الجوامع ، أن أجزه بمؤلفاتي ، وبما رويته وتلقيته عن أساتذتي وأجزت به من فروع وأصول ، ومنقول ومعقول فأجزته لما عهدته فيه من الفطنة والنباهة ، والتأهل لما طلب ، راجياً من الله أن ينفعه ، وينفع به ، ويوفقنا وإياه لصالح العمل بمنه وكرمه .

وقد مهّرت هذه الإجازة بتوقيع وختم الشيخ محمد بن حسين بن محمد مخلوف العدوي المالكي من علماء الأزهر .

هذه الإجازات العلمية في مختلف الفنون والعلوم بمثابة الشهادات العلمية العالية في سلم التعليم ، وهي تمثل أعلى درجاته .

وعلى الرغم من الركود العلمي والثقافي في ليبيا بسبب الاستعمار الإيطالي ، وقلة الرحلة في طلب العلم ، واكتفاء الغالبية بالأخذ عن العلماء المحليين إلا أن الشيخ أحمد قد تجاوز كل الصعاب ، وقرر الرحلة في طلب العلم ، ونال الإجازات العلمية في علوم عصره من أكبر مراكز التعليم في المشرق وهو الأزهر الشريف .

آثاره العلمية

*** **

بعد أن تزوّد بالعلوم الشرعية دراية ورواية رجع إلى بلده ليساهم في دعم النشاط العلمي والثقافي من خلال المنهج الذي اكتسبه في تدريس العلوم الشرعية بالطريقة العلمية التي تخرّج عليها أثناء رحلته إلى المشرق . وساهم كذلك في تأليف الكتب وفق المنهج المتعارف عليه في عصره ، والقائم على أساس التوسع في البحث والنظر .

وقد ألف منظومة في أصول الفقه بعنوان «معراج الوصول إلى علم الأصول» وهو من العلوم الرفيعة الشأن ، اطلعت على مسودة الكتاب الذي يقول في مطلعته :

يقول ذي التقصير في المكارم
أحمد من شهرته بالعالم
ذاك الذي يعزى إلى نجل سليم
عبد السلام الأسمر القطب الكريم
الحسن العلوي نسباً
المالكي تفقهاً ومذهباً
وبعد فالعلم أجلّ مطلب
فأصرف نفيس العمر فيه ودأب

لا سيما علم أصول الفقه

.....

وقد وعد بشرح هذه المنظومة عندما قال :

فإن يكن في العمر زيد وسعة
أشرحه شرحاً يبين مشكله
ويرفع الغموض والإجمال
ويذكر القيود والأقوال
ويدعم الراجح بالأدلة
ويذكر المرضى لدى الأجلة
يحل ألفاظ مع التحرير
والعزو للقائل في الكثير

ويتضمن الكتاب مباحث هامة منها مبحث العام، ودور المفسد
وجلب المصالح، والإجماع والاستحسان، والمطلق والمقيد، وعمل أهل
المدينة، وغير ذلك من المباحث الأصولية المعروفة.

ولم نقف على الشرح الموعود به، ولا على نسخة متكاملة لهذا العمل
العلمي الهام، وقد اتصلت بابنه الأستاذ خالد العالم، وطلبت منه بذل
كل ما في وسعه من أجل الحصول على نسخة كاملة لكتاب «معراج
الوصول» الذي يحتوي في مجمله على ستمائة بيت في علم أصول الفقه.

محبته

تعرض الشيخ أحمد العالم في سنة 1957م لمجلس تأديبي حيث
طلب منه الحضور إلى نظارة العدل آنذاك ليمثل أمام مجلس عقد له
بالمحكمة العليا لينظر في دعوى رفعت ضده من قبل نظارة العدل «أمانة

العدل» وذلك من أجل واقعة حكم فيها بمقتضى نصوص الشريعة الإسلامية متجاوزاً في ذلك - حسب نظرهم - نصوص القانون المدني المعمول به في ذلك الوقت ، وقد كان الشيخ أحمد عضواً في محكمة الاستئناف بطرابلس ، وكان الغرض من تشكيل المجلس لفت نظره إلى وجوب الحكم بالقانون دون الالتفات إلى أحكام الشريعة ، وهو من المتمسكين بأحكامها العاملين على تطبيق هذه الأحكام على الوقائع المطروحة فهو بحق من العاملين بعلمه لا يخشى في الله لومة لائم .

وفاته

توفي الشيخ أحمد العالم يوم 27 / 8 / 1967 وعاش 68 سنة قضاهما في طلب العلم والتدريس ، والعمل في سلك القضاء والتأليف خاصة في أصول الفقه ، وغير ذلك من الأعمال الجليلة التي تؤمن له تعدد مصادر الدخول ليكون أكثر تحرراً في الفكر والرأي .

قيمة المخطوطة العلمية ومنهج المؤلف

لم يحدد الشيخ أحمد العالم عنواناً للمخطوطة التي نحن بصدد الحديث عنها، وقد اخترت لها العنوان التالي «حكم البسملة في الصلاة». وقد تم تحرير هذه الرسالة في أوائل شهر شوال سنة 1336 هـ، وهو في مستهل العقد الخامس من عمره، وهي تمثل مرحلة النضج والاكتمال في حياة الإنسان وكذلك تشير إلى حصاد سنين طوال قضاهها المؤلف في التدريس والتحصيل العلمي، وهي خلاصة تجارب سابقة في التدريس والتأليف فقد ألف قبلها كتابه الهام في أصول الفقه الذي سبقت الإشارة إليه.

وسبب تأليف هذه الرسالة هو اعتراضه على الشيخ عبد السلام قاجه الذي حاول نقل الخلاف في البسملة بين الفقهاء وحصره في القراء، وتصريحه بوجوب الجهر بالبسملة في الفرض الجهري، وبأن من لم يجهر بها في ذلك صلاته باطلة.

وقد التزم الشيخ أحمد في رسالته بآداب البحث والمناظرة في الكثير الغالب فابتعد عن الاختصار المخل بالفهم، وعن الإطناب المؤدي إلى السآسة والملل، وتجنب استعمال اللفظ الغريب، والمجمل، وعمد إلى تفسير العبارات المجملة في كلام السائل والمجيب، ولكنه لم يسلم من

الحشو في بعض المواطن، والاستطراد في مواطن أخرى، وربما تلفظ بها هو خارج عن المقصود.

والحوار في الجملة القصد منه إظهار الحق فالسائل يقصد من سؤاله معرفة الدليل في مسألة خلافية كثر حولها الجدل في القديم والحديث.

والمجيب نقل أقوال العلماء في المسألة واختار مذهب الشافعي فيها فهو إذاً يعتبر ناقلاً لا مدعياً، والناقل غير مطالب إلا بتصحيح النقل، وقد صحح نقله بإشارته الصريحة إلى المراجع والمصادر التي استند إليها في نقله.

ولما كان ما نقله الشيخ المجيب لم يكن بدهياً ولا مسلماً عند السائل، وطلب الدليل، وجب على المجيب إقامة الدليل، وعندها وجد المعقب الفرصة سانحة لإظهار الحق من وجهة نظره، ولم يكن من غرضه إفحام الخصم أو إلزامه بشيء معين، وهذا العمل الذي نحن بصدد الآن على قدر كبير من الأهمية لما تضمنه من علوم مختلفة شملت علوم اللغة والأدب، والمنطق والأصول والفقه وغيرها.

ويمكن أن نعتبره إضافة جديدة في مجال العلوم الإنسانية.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً
 [أخبرني] الغزالي جعل اتباع الإمامية واختلافهم غير تابع لاتباع الفراء واختلافهم.
 وأيضاً أن نعلم أن اختلاف البيهقي في البغلة مايزال حقيقياً ناشئاً عن اختلاف
 أذهانهم وتباين مداركهم، والضلالة والفساد على ما أخبرنا ما لا يكاد ينفك عنه، وقد علم من
 تظلم الخضر، وتقلد الغرار، وعلم الله والصحابه الزبير، ونواشر عبد الشري، وخطوا هرب
 المنيب، وعنهم اخوة التابعون من البغلة، ثم الغلبة بلام مريية في امام امامة، ونجم العسنة
 وسراج المنيرة، عبد الله، والجليل انهم علموا العلماء، وكان اولي الناس بالمتابع والامانة
 لشهادة النبي له بزلطاء، واجماع التابعين عليهم، ورجوعهم في المشكلات اليه، واخزهم
 عند ما مع انهم العلم الناس، وخيرهم بعد الصحابة لغيرهم من انوار النبوة التي انفسح بها
 كل احد، [ورحمة] يقول العبد الضعيف المتجهد في جميع امور الفؤاد العالم، احب من
 محزون احب من عبد السلام المشهور بالعلم، والاسمى البيتوري الحسن بن نسيب، الا انهم
 ضعيفون انهم في تربية المالكين من نصيبه، هذا ما فريل في بيانه من العبد الضعيف المتجهد
 الشيخ الوالد والشيخ عبد السلام فاجبه الورولي الوليد، وبما تنازع علماء مايتعلني
 بوجود ذكر البغلة في صلاة العزى حيث انكر المولى علم الشافعي تصحيحه بوجود الجهر
 بالبغلة في العزى الجهرى، وبأنه لم يجرى بها في الصلاة، بل في الصلاة مع غيرها، والشيخ
 والشيخ

لما لك بطلب منه اقامة الدليل القاطع على ما ادعاه من وجوبه الخ ومطلوب

الصلاة بنزله ما ذكره في اجاب الثاني بان البسملة لا بد منها مع الباقية في صلاة البعض

جهره في الجهرى وسرا في السرى نظر للفراء كما لم يذهب البغهاء بمعنى ان من كان يقرأ

يتحرام بقرائة فارجه اذ يقرأ بالبسملة كما بن كثير وقالون عن نافع وحيت عليه فراء تماوان

تركها فصلاته باطله سواء كان مفلا للمالك وللشافعي او لغيرهما من البغهاء ومن

كان يقرأ بقرائة فارجه او روائية لا يقرأ بلسان ولا تجب عليه ايلا كان مالكيا او غيره ^{رواية} واعتبره

حكم البسملة تابعا للفراء لا للبغهاء ورواه عن الاينابة تغليب الامام ماله في الشئ

عنه ولما ان رأيت ان ما استند اليه في جوابه باطل ارجحت ان ابين في هذه المسئلة

وجه بطلانه لسالك في ذلك وجه الحق وانما نصافي مهاجر للتعصب والتحيز والافتقار

ما الحق الحق بالاتباع على كل حال والرجوع الى الصواب بعد ظهور اولي مراتب

والكافية والاستمرار على التعنت والجحاد وهما اناذ السوء جميع كلام كرام الشيخين

بنصه وبصه وباعا كرا ولا سؤال الشيخ الوالد بتمامه ثم افكر في ذلك جواب الشيخ

الحبيب ثم بعن ذلك اخذ جملة جملة راجعا عليه بالبحث والتنقيب فقال الشيخ

الصايل الحمر للحق حمراء والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

بافعالهم خذ من العلم القشري في رجل يقرأ فيهم انه جاز في اقواله واوله على من علم

ولا يصلح لهم فيه تشبيه العباد بآدم (عليه السلام) الخيام في زعم الخبيثاء منهم وازرى نساء الحى
 تغيير نساءهم كما فلاحول وكافوة اكمال الله العلم العظيم اعم والخاص انه لا ينبغي
 ان يحتاج بل كما اريستاقس لتفديم الجرم على الاستخفاف بحجب المكتوبة
 بهذا العمل الجاريد لمخالفة سنة الصريح سنة العصوم بما يحتاج به علم من مضى
 بالاسماع ما يستلزمه من الطرح فيهم والخط عليهم بنسبتهم الى مخالفة
 السنة ان كان لديهم علم بها فالشيخنا العدوى المذكور في القول الوثيق
 في الرد على ادعياء الطريق نفا عن شيخه ابي العاروف نصيحة الذاكرين
 ما نصه وماذا علينا اذا وافقنا الله والرسول وتركنا ما عليه المسالك والمآول
 بل ان الشرع حجة عليهم كما هو حجة علينا وليسوا هم حجة على الشرع بل انه
 يحتاج به كما عليه بما لا سلبا كما لا يبره فيه وما استجاب وانما هو كمنساوهم
 واظهر لمعاصيهم وقد نفى عنه صلوات الله عليه وعلى آله وسلم بقوله اذكروا
 عباس موتاكم وكبروا عن مساوهم ام بقوله ان الشرع حجة عليهم الى اخره
 فيه اشارة الى ان امثال هؤلاء العادة لا تخصص العام ولا تفيد المطلق بالاحتج
 بها جاهل بعلم المآول قليل المآدب مع صاحب الشريعة حيث ردت سنة الى
 العادة العباسية والله تعالى يقول في كتابه وان تنازعتم في شئ فمنذ الله الى الله

والرسول

والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ويؤيئكم لهذا الشهر مع الامر
 قبله فينشى على واعل ذلك سوء الخاتمة اعلا ذنا الله والمسلمين منها هذا
 واخر ما ييسره الله في هذه العجالة وكان العبر انتم منها في اوابا شوال بهيمة
 على يد اوفر العباد واحويجهم الى الغنى العالم احمر بن محزون احمر العالم فخر الله
 له ولوالديه وللمشائخه ولجميع المسلمين بانه وكرمده امين ام

ثانياً التحقيق

المخطوطة

المخطوطة كتبت بخط مشرقى واضح وجميل ، واستعمل الكاتب حبر مصمغ أسود ، ولا أعتقد أنها بخط المؤلف لوجود بعض الأخطاء النحوية التي لا يمكن نسبتها بحال إلى المؤلف ولعلها بخط بعض النساخ لأن المؤلف ناظر في الشريعة ومتكلم فيها أصولاً وفروعاً ولا يمكن أن يتكلم بشيء من ذلك حتى يكون عربياً أو كالعربي على الأقل .

والمخطوطة موثقة ولكنها خالية من تاريخ النسخ واسم الناسخ ، ويوجد بالهامش بعض التصحيحات ، ومسطرتها 15 سطراً في كل لوحة ، ومتوسط الكلمة في كل سطر 15 كلمة ، وهي تبدأ بالبسملة والصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتنتهي بالدعاء للمؤلف ، وتاريخ الفراغ من تأليفها .

وهي نسخة فريدة لم نعثر على نسخ لها لقرب عهدها من المؤلف ، ويظهر لي عدم تداولها بين الناس ، فقد عثرت عليها متناثرة في خزائن المؤلف عن طريق ابنه الأستاذ خالد العالم الذي مكنتني من نسخها بكل رحابة صدر ، وشجعني على تحقيقها ونشرها .

منهج التحقيق

بما أن المخطوطة نسخة فريدة فقد حاولت الرجوع قدر المستطاع إلى المصادر التي اعتمدها المؤلف في النقل سواء أحال عليها أم لم يحل، فقابلت القول على مصادرها في الأصول، وأثبت على الهامش ما قد يكون من خلاف بين النقل والأصل، وبخصوص الآيات القرآنية الواردة في النص رُبطت بسورها وأرقامها في المصحف، وخرّجت الأحاديث النبوية، وأثبت بعضها بنصه في كتب الصحاح حيثما احتاج الأمر إلى ذلك، ولم يتمكن من تخريج الشواهد الشعرية، وعزوها إلى أصحابها في مصادرها الأصلية، وترجمت للأعلام الواردة في النص، وحاولت أن تكون الترجمة مركّزة وأمس بالجانب الفقهي أو السياق الذي وردت فيه، وأحلت على المصادر، وصححت ما ورد في المخطوط من وهم أو تصحيف كما علقت على بعض المصطلحات الأصولية والفقهية بما تيسر لي من شرح وبيان والله المستعان .

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، أحمد الله الذي جعل اتفاق الأئمة واختلافهم في غير البسمة تابعاً لاتفاق القراء واختلافهم، وأرشدنا إلى أن نعلم أن اختلاف الفقهاء في البسمة لا يزال حقيقياً ناشئاً عن اختلاف أدلتهم وتباين مداركهم، والصلاة والسلام على من أخبر بأن مالكا في وقته أعلم من تظله الخضراء، وتقله الغبراء⁽¹⁾ وعلى آله وأصحابه الذين دونوا شرعه الشريف، وحفظوا هديه الحنيف، وعنهم أخذه التابعون من الفقهاء، ثم انحصر بلا مزية في إمام الأئمة، ونجم السنّة، وسراج الأئمة أبي عبد الله مالك بن أنس عالم العلماء، فكان أولى الناس بالاتباع والإصابة لشهادة النبي له بذلك، ولإجماع التابعين عليه، ورجوعهم في المشكلات إليه، وأخذهم عنه في كثير من المسالك مع أنهم أعلم الناس وخيرهم بعد الصحابة لقربهم من أنوار النبوة التي انقشع بها كل حال.

(1) هذا الأثر بهذا المعنى لم أقف عليه، وإنما الأثر المروي في هذا الصدد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أفقه من عالم المدينة، وقد أوّل علماء السلف الحديث، وقالوا: إن المراد بقوله: «عالم المدينة» هو مالك بن أنس فهو الإطلاق المشهور عند العلماء كما إذا قيل قال الكوفي: فالمراد به أبو حنيفة دون سائر فقهاء الكوفة. أنظر ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج 1، ص 65، وما بعدها، دار التراث، القاهرة.

وبعد فيقول الضعيف الملتجئ في جميع أموره للقوي العالم أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد السلام المشهور بالعالم الأسمرى⁽²⁾ الفيتوري الحسنى⁽³⁾ نسباً الأشعري عقيدة⁽⁴⁾، الأزهرى تربية، المالكي مذهباً⁽⁵⁾.

هذا ما نريد أن نبينه من الفصل بين أستاذنا الشيخ الوالد والشيخ عبد السلام قاجه الورفلي الوليدي فيما تنازعا مما يتعلق بوجود ذكر البسملة في صلاة الفرض، حيث أنكر الأول على الثاني تصريحه بوجود الجهر بالبسملة في الفرض الجهرى⁽⁶⁾، وبأن من لم يجهر بها في ذلك صلاته باطلة مع دعواه التقليد⁽⁷⁾ للملك، فطلب منه إقامة الدليل القاطع على ما ادعاه من وجوب ذلك، ومن بطلان الصلاة بترك ما ذكر فأجاب

(2) نسبة إلى جده عبد السلام الأسمر، ت 981 هـ.

(3) نسبة إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(4) انتشر المذهب الأشعري بين المالكية في فترة مبكرة ترجع إلى أواسط القرن الرابع الهجري، وهذا المذهب العقدي يقوم على أساس: الإيثار بما جاءت به النصوص متجنباً التأويل والجدل الذي تستعمل فيه الحجج العقلية.

الدكتور عبد المجيد البخار: دور القيروان في نشر الأشعرية بأفريقية والمغرب، ص 321، وما بعدها.

النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، العدد السادس 82/83.

(5) المالكي: إنها هو من ترجع عنده مذهب مالك على سائر المذاهب من غير علم فتمسك به. ولا شك أنه ترجع عنده مذهب مالك على سائر المذاهب الأخرى لمعرفته بوجود الترجيح.

(6) مذهب الشافعي: البسملة آية كاملة من الفاتحة ويجب الجهر بها حيث الجهر بالفاتحة. أنظر الشافعي: الأم، ج 1، ص 93 كتاب الشعب.

والرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج 1، ص 478، الطبعة الأخيرة، 67.

(7) التقليد: لغة وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به، والجمع قلائد، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا الهدى ولا القلائد﴾.

واصطلاحاً عرفه ابن المهام بقوله «العمل بقوله من ليس قوله لإحدى الحجج بلا حجة منها. وعرفه ابن الحاجب بالعمل بقوله الغير من غير حجة.

=

الثاني بأن البسملة لا بد منها مع الفاتحة في صلاة الفرض جهراً في الجهرى، وسراً في السري نظراً للقراء للمذاهب الفقهاء، بمعنى أن من كان يقرأ بقراءة قارىء أو رواية راوٍ يقرأ بالبسملة كابن كثير⁽⁸⁾، وقالون⁽⁹⁾ عن نافع⁽¹⁰⁾ وجبت عليه قراءتها، وإن تركها فصلاته باطلة سواء كان مقلداً لمالك أو للشافعي، أو لغيرهما من الفقهاء، ومن كان يقرأ بقراءة قارىء أو رواية راوٍ لا يقرأ بها فلا تجب عليه أياً كان مالكيّاً أو غيره، فاعتبر حكم البسملة تابعاً للقراء لا للفقهاء ورأى أن هذا لا ينافي تقليده للإمام مالك رضي الله عنه ولما أن رأيت أن ما استند إليه في جوابه باطل

ويخرج بهذا التعريف الأخير من دائرة التقليد العمل بقول الرسول صلى الله عليه وسلم، والعمل بالإجماع، ورجوع القاضي إلى العدول في شهادتهم لوجود الحجة في الكل.

أنظر أمير باد شاه: تيسير التحرير، ج 4، ص 241، طبعة مصطفى الحلبي، وقد ترك الشيخ قاجه مذهب مالك في هذه المسألة وقد الشافعي لما رآه من وضوح أدلته في نظره، وقد أقر العلماء من انتقل إلى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا مقلدين للإمام مالك.

(8) هو عبد الله بن كثير المكي الداري نسبة إلى دارين موضع الطيب يقال مسك دارين، وطيب دارين لأنه كان عطاراً، والعرب تسمي العطار الداري. وهو من الطبقة الثانية من التابعين، ولد بمكة سنة خمس وأربعين هجرية ومات بها سنة عشرين ومائة.

أنظر ترجمته: الإقناع في القراءات السبع، ج 1، ص 77 تحقيق الدكتور عبد المجيد قطاش، الطبعة الأولى، 1403 هـ، أم القرى مكة.

(9) هو أبو مسوي عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله المدني، قيل إنه كان ربيب نافع، وأنه هو الذي لقبه به لجودة قراءته لأن «قالون» تعني بلسان الروم جيد، ويعني ذلك في لسانهم الرجل الصالح، ولد سنة عشرين ومائة، وقرأ على نافع سنة خمسين ومائة، ومات سنة خمس ومائتين. أنظر الإقناع، ج 1، ص 59/58.

(10) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم. اختار أهل المدينة قراءة نافع، وقرأ عليه مالك بن أنس، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة. توفي سنة سبع وستين ومائة. أنظر ترجمته: الإقناع في القراءات السبع، ج 1، ص 56/55.

أردت أن أبين في هذه العجالة وجه بطلانه ، سالكاً في ذلك وجه الحق والإنصاف ، هاجراً للتعصب والتحيز والاعتساف ، إذ الحق أحق بالإتباع على كل حال ، والرجوع إلى الصواب بعد ظهوره أولى من الشغب والمكابرة ، والاستمرار على التعنت والجدال ، وها أنا ذا أسوق جميع كلام كل من الشيخين بنصه وفصه فأذكر أولاً سؤال الشيخ الوالد بتمامه ثم أذكر كذلك جواب الشيخ المجيب ، ثم بعد ذلك آخذه جملة جملة ، راجعاً عليه بالبحث والتنقيب .

قال الشيخ السائل :

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه « ما قولكم خدمة العلم الشريف في رجل يزعم أنه جار في أقواله وأفعاله على مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه ، والحال أنه يجهر بالبسملة في الفريضة الجهرية ، ويصرح للعمامة بأن من لم يجهر بها صلاته باطلة فهل له دليل قاطع استند إليه من قوله أو فعله ؟ أجبوا تؤجروا والسلام عليكم » ، أ. هـ . سؤال الشيخ الوالد .

قال الشيخ المجيب : الحمد لله وحده وعليكم السلام وبعد فإن له دليلاً قاطعاً استند له في قوله وفعله من أقوال السادة المالكية المشهورين بين الخافقين بشدة الاستماع والحفظ ، المعتمد عليهم في النقل ، المسلمة أقوالهم منهم العلامة البناني⁽¹¹⁾ في حاشيته على عبد الباقي⁽¹²⁾ ناقلاً عن

(11) هو أبو عبد الله بن الحسن البناني . له مؤلفات كثيرة منها حاشية على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني على المختصر .

توفي سنة 1194 هـ . ابن مخلوف : شجرة النور الزكية ، ج 1 ، ص 357 .

(12) هو أبو محمد عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني . وله مؤلفات منها شرح على المختصر على درجة كبيرة من الأهمية .

توفي سنة 1099 هـ . ابن مخلوف : شجرة النور الزكية ، ج 1 ، ص 305 .

الإمام أبي شامة⁽¹³⁾ بعد أن نقل الخلاف في البسملة عن أئمة المذهب قائلاً: ومن الكلام المرقص المطرب أن البسملة في الصلاة لا يلتفت فيها إلى مذهب الشافعي ولا إلى مذهب مالك ولا إلى غيرهما من الفقهاء، وإنما ينظر فيها إلى علم القراءة فمن كان يقرأ بقراءة إمام يقرأ بالبسملة، وجبت عليه قراءتها، وإن تركها بطلت صلاته، وإن قرأ بقراءة إمام لا يبسم فلا يبسم لأن القراءة سنة متبعة ولذلك أوجبها الإمام الشافعي لأنه يقرأ بقراءة ابن كثير وهو يبسم، وكرهها الإمام مالك لأنه يقرأ بقراءة ابن عامر⁽¹⁴⁾ وهو لا يبسم.

قال: وأغرب من ذلك أن نافعا له راويان: قالون قرأ عنه بالبسملة، وورش⁽¹⁵⁾ قرأ عنه بتركها هذا معناه، ومثله في الإمام ابن حمدون⁽¹⁶⁾ بعد

(13) هو شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي، وأبو شامة لقب. ولد سنة تسع وتسعين وخمسة قرأ على السخاوي وعُني بالحديث، وبرع في فنون العلم، وقيل بلغ رتبة الاجتهاد، وأخذ كذلك على شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام له مؤلفات كثيرة منها كتاب البسملة الأكبر والأصغر، والباعث على إنكار البدع والحوادث. ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، ومشيخة الإقراء بها. توفي سنة خمس وستين وستائة. أنظر ترجمته، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي ج 2، ص 165، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبي.

(14) هو عبد الله بن عامر اليحصبي من التابعين سمع أبا الدرداء، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهما. توفي بدمشق سنة ثمان عشرة ومائة. أنظر ترجمته: الإقناع، ج 1، ص 103.

(15) هو عثمان بن سعيد بن عدي بن زغوان بن داود بن سابق المصري مولى آل الزبير بن العوام، ويكنى أبا سعيد، وقيل أبا عمرو، وقيل أبا القاسم، وورش لقب له لشدة بياضه.

ولد بمصر سنة عشر ومائة، وقرأ على نافع سنة خمس وخمسين ومائة توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة.

أنظر ترجمته الإقناع، ج 1، ص 57/58.

(16) هو أبو عبد الله محمد الطالب بن حمدون بن الحاج. له مؤلفات كثيرة منها حاشية على شرح الشيخ ميارة على المرشد المعين. توفي سنة 1273 هـ.

نقله الخلاف أيضاً عن أهل الفروع ناقلاً عن حواشي السيوطي⁽¹⁷⁾. على الموطأ⁽¹⁸⁾ فلينظرهما من ارتاب.

وقول السائل «ويصرح للعمامة أن من بسمَل جهرًا بطلت صلاته» هذا ليس بصدق بل إنها يقول: لا بد من البسملة مع الفاتحة، وكونها سرًا أو جهرًا تجري على أحكام الفاتحة فمن أسر الفاتحة كلها أو جلها

أنظر ترجمته: ابن مخلوف: شجرة النور الزكية، ج 1، ص 401.
وقد نقل عنه عبد السلام قاجة: راجع حاشية محمد الطالب على شرح ميارة الصغير على المرشد المعين، ج 1، ص 172، طبعة مصطفى الحلبي بدون تاريخ.
(17) هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر المصري الشافعي له مؤلفات كثيرة منها الدرر المنثور في التفسير بالمأثور، وتنوير الحوالك، شرح موطأ مالك، والجامع الصغير في الحديث، توفي سنة 911 هـ.
أنظر عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج 5، ص 128، دار إحياء التراث بدون تاريخ.

(18) قال السيوطي في شرحه على الموطأ «قد كثرت الأحاديث الواردة في البسملة إثباتاً ونفيًا، وكلا الأمرين صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بها وترك قراءتها وجهر بها وأخفاها. ثم اختار السيوطي من كلام بعض المتأخرين أن إثباتها «أي البسملة» ونفيها كلاهما قطعي ثم قال: ولا يستغرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة أحرف، ونزل مرات متكررة فنزل في بعضها بزيادة وبعضها بحذف كقراءة ملك ومالك، وتجري تحتها، ومن تحتها في براءة، وأن الله هو الغني الحميد وأن الله الغني في سورة الحديد، ولا يشك أحد ولا يرتاب في أن القراءة بإثبات الألف ومن، وهو ونحو ذلك متواتر قطعية الإثبات، وأن القراءة بحذف ذلك أيضاً متواترة قطعية الحذف، وأن ميزان الإثبات والحذف في ذلك سواء، وكذلك نقول في البسملة أنها نزلت في بعض الأحرف، ولم تنزل في بعضها فإثباتها قطعي وحذفها قطعي.

ثم قال بعد أن ذكر خلاف القراءة في البسملة دون أن ينكر أحد الفريقين عن الآخر ولا يستغرب الإثبات عن أثبت، ولا النفي ممن نفى.

ثم اختار السيوطي رأي ابن الجزري أن النفي والإثبات كليهما صحيح وأن كل ذلك حق فيكون الاختلاف في البسملة كالاختلاف في القراءة، وقبل قول ابن حجر وسلمة. السيوطي: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، ج 1، ص 78/79، الطبعة الأخيرة، 1951.

سهواً سجد قبل السلام⁽¹⁹⁾، ومن أسر أقلها كالأية والآيتين لا سجود عليه، وإن ترك الجهر عامداً في كلها أو جلها جرى على تارك السنة عمداً، وأما توهيم السائل الناس أن المسؤول عنه يفيد وجوب البسمة بالجهرية فهو لا أصل له ومنقول عليه فإن وجد ما قلناه مسطراً هكذا صار هو الزاعم الظان بعباد الله سوءاً، وإن لم يجده كان من يزعم أنه على مذهب مالك ويقول ذلك مخطئاً، وبعد كل فلكم دينكم ولي دين⁽²⁰⁾، وما آفة الأخبار إلا رواها، وما جاء واحد منا مبلغاً بشرع جديد، والله ورسوله أعلم. قاله مملية عبد السلام بن محمد قاجة بن حليم الوليدي وفقه الله أمين أ. هـ. كلام الشيخ المجيب.

قوله: «وبعد فإن له دليلاً قاطعاً. . .» إلى آخر هذا مجرد دعوى، فإنه سيأتيك بيان أن ما احتج به لا يصلح أن يكون دليلاً فضلاً عن أن يكون قاطعاً، وكأن الرجل لا يعرف مدلولات الألفاظ فيعبر عن المعنى بما يؤدي غيره من المعاني والمفهومات، أو كأنه يعتقد أن من يكتب إليهم قوم سدج ضعف في العلم تتمشى عليهم الحيل⁽²¹⁾ والخزعليات، والأباطيل والترهات، أو كأنه لم يشم لعلم أصول الفقه رائحة فيضع الشبهة التي لم تصل إلى حد ما يسمى بالأمانة⁽²²⁾ عندهم موضع ما يفيد

(19) الظاهر أنه لا سجود عليه وأن قصد أنها من الفاتحة، الرملي: نهاية المحتاج، ج 2، ص 74.

(20) اقتباس من سورة الكافرون، الآية رقم 6.

(21) الحيلة من التحول لأن بها يتحول من حال إلى حال، والشيخ أحمد يقصد المعنى اللغوي للحيلة ولا يقصد المعنى الشرعي وهو قلب أحكام الأفعال بعضها إلى بعض في ظاهر الأمر. والحيل الفقهية تعني جودة الفهم ودقة التصرف واستعمال الذكاء في استنتاج الأحكام.

(22) قال الباجي: الدليل إنما يستعمل فيما يؤدي إلى العلم، وأما ما يؤدي إلى غلبة الظن فهو أمانة.

القطع حتى إذا ما أطلق عليها اسم القاطع صارت في الحقيقة دليلاً قاطعاً، وما سمعنا قبل ولا بلغنا أن قطعية الدليل تكون بجعل جاعل، وحين تبين أنه لا يميز بين الشبهة والدليل فلا بدّ له من مقدمة بها يستنير ذهنه حتى لا يقدم مرة أخرى على التعبير بمثل هذه العبارة إلا في موطنها.

أعلم أن الدليل عند علماء الأصول: هو ما يمكن التوصل بواسطة النظر الصحيح في وجه دلالته إلى مطلوب خيري⁽²³⁾، وينقسم إلى دليل قطعي ودليل ظني.

فالقطعي ما أفاد القطع، وذلك الإجماع، والنص، والاستقراء التام، والظني ما أفاد الظن وذلك المنطوق، والظاهر، والمفهوم، والقياس، والاستقراء الناقص، والاستدلال، والتأويل، والإجماع الأحادي، وخبر الأحاد، ويدخل فيه المستفيض والمشهور على المشهور. ثم إن الأكثر من فروع الشريعة الإسلامية إنما ثبتت بالأدلة الظنية كما روي عن مالك وغيره فإن العلم يتعذر في الغالب، إذا مسائل الإجماع والنص قليلة جداً بالنسبة إلى ما عداها مما مرّ ألا ترى أن كلاً من الكتاب العزيز، ومتواتر السنة ظني الدلالة وإن كان قطعي المتن، وإنما تحصل قطعية الدلالة في

الباجي: كتاب الحدود في الأصول، ص 38، تحقيق نزيه حماد: مؤسسة الأوزاعي للطباعة والنشر.

(23) عرّف القاضي أبو بكر الباقلاني الدليل بقوله: هو ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما لا يعلم باضطراره.

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص 15، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة. فالدليل: هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس، وما لا يعرف باضطراره، وهو الذي يصعب من الأمارات، ويورد من الإيحاء والإشارات مما يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس.

بعض الفروع منها بمعونة القرائن⁽²⁴⁾ مثلاً، ولذلك رجحوا نسخ القرآن وتخصيصه، وتقييده بالآحاد من السنة، وهذا خلاف ما يعتقده من لا باع له في علم الأصول من قطعية المتن والدلالة فيها فهو خطأ فإن فيها الظواهر⁽²⁵⁾ ومفاهيم⁽²⁶⁾ الموافقة والمخالفة، والتأويل⁽²⁷⁾، والإجمال⁽²⁸⁾ ونحو ذلك، وهي لا تنتج إلا الظن، وهذا باب رحب فسيح، واسع المجال، ولولا خشية الإطالة لأسهبنا في بيانه المقال على أننا والحمد لله قد استوفيناه في نظمنا المسمى «معراج الوصول إلى علم الأصول» وهو نظم يبلغ نحو ستمائة بيت في أصول الفقه، وإذا علمت ذلك تبين لديك أن قول المجيب «فإن له دليلاً قاطعاً» لا يستقيم في مقابلة قول السائل «فهل له دليل قاطع» الخ، وإنما طلب منه العلامة السائل إقامة الدليل القاطع دون مطلق الدليل لأن الظني لا يفيد في مثل هذا المقام فلا بد فيه من القطعي، لأن ما نقله عن أبي شامة الشافعي لا يقطع عرق النزاع، ولا يصير الخلاف الواقع بين الفقهاء في مسألة البسمة صورياً لفظياً لو سلم

(24) القرائن المرجحة تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي :

أما قرائن لفظية، وإما قرائن سياقية، وإما قرائن خارجية.

راجع مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، الشريف التلمساني، ص 36، الطبعة الأولى سنة 1346 هـ. تونس.

(25) الظاهر ضد الباطن وهو المعنى الذي يسبق إلى فهم السامع من المعاني التي يحتملها اللفظ، الباجي: الحدود في الأصول، ص 43.

(26) اهتم الأصوليون بالمفاهيم التي تستنتج من سياق الخطاب، وقد عبّر عنها أبو الوليد الباجي فيها سماه معقول الأصل، وهو على أربعة أقسام، لحن الخطاب، فحوى الخطاب، الاستدلال بالحصر، معنى الخطاب والمراد به القياس إلا أن المتأخرين من الأصوليين قسموا المفاهيم إلى قسمين فقط، مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة.

راجع: مدخل إلى أصول الفقه المالكي، محمد مختار ولد أباه، ص 50، الدار العربية للكتاب.

(27) التأويل: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله.

(28) المجمل: ما لا يفهم المراد به من لفظه، ويفتقر في بيانه إلى غيره.

من الطعن والفساد مع أنه لم يسلم فلم يفد ظناً ولا غيره ، وبقي الإشكال بحاله فلا يزال خلاف الفقهاء حقيقياً فلله در السائل إذ قال : فهل له دليل قاطع ؟ أي فليس له دليل فضلاً عن أن يكون قاطعاً ، فهو استفهام إنكاري يتسلط فيه معنى النفي على المقيّد بقيده ، أو لعل الاستفهام للتعجيز كالأمر في قول الفرزدق⁽²⁹⁾ ، يخاطب⁽³⁰⁾ جريراً .

أولئك آبائي فجثني بمثلهم

إذا جمعتنا يا جرير المجمع

هذا ما عندي الآن في إفساد ذلك التعبير فشدد يدك عليه ، فإنه سيفيدك في مواطن شتى ، فإن أمثال المجيب كثيرون .

قوله «استند إليه في قوله وفعله» ستعلم أن ما استند إليه باطل ، وعن الوصول إلى مستوى التحقيق عاطل ، فالواجب عليه الرجوع عنه من قوله وفعله .

قوله «من أقوال السادة المالكية» ليس بصحيح ، وإنما هو من أقوال بعض السادة الشافعية ، وهو مجرد بحث واستظهار في العلم ، وقد حذر حدّاق العلماء من متابعة الباحثين لغير دليل من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبينوا أنه إذا كان البحث موافقاً للنص فلا فائدة فيه لأن الحكم إنما علم بواسطة النص لا به ، وإن كان مخالفاً له فلا عبرة به فلا يعدل عن النص إليه لعروض الوهم

(29) هو همام بن غالب الشاعر المشهور بالفرزدق ، وصاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، له ديوان شعر مطبوع توفي سنة 110 هـ .

أنظر ترجمته : الزركلي : الأعلام ، ج 8 ، ص 93 ، الطبعة الخامسة ، 1980 .

(30) هو جرير بن عطية بن حذيفة الكلبي من غنيم أشعر أهل عصره ، قد جمعت نقائظه مع الفرزدق ، وله ديوان شعر مشهور مطبوع ، توفي سنة 110 هـ .

أنظر ترجمته : الزركلي : الأعلام ، ج 2 ، ص 119 .

للباحث بخلاف النص فإنه دليل شرعي لا يتطرق الوهم إلى صاحبه ضرورة العصمة ، ويرحم الله الإمام العلامة النابغة الأغلالي⁽³¹⁾ الشنقيطي إذ يقول في نظم الطليحة⁽³²⁾ ، وهو نظم جليل وضعه فيما يتعلق بكيفية الافتاء ، وما يلزم له ، ومن يصلح لذلك ، وما يفتي به من الكتب ، وما ينبغي أن يهجره المفتي في الافتاء من الكتب الشيطانية الليطانية ، وفي شروط العمل ، وفي الترجيح بالعرف والعادة ، والمصالح والمقاسد ونحو ذلك ما نصه :

«بيان أن البحث غير نص
وماله في سيره من نص
فهو كقول العالم المفتش
لم أر هذا النص عند فتش
ألفاظه كثيرة لا تنحصر
أشهرها خذه بيت منحصر
لفظ الظهور أنظر تأمل ينبغي
يأخذ منه ويحيى فأصيح
أهابه بصيغة النصوص
كي تعرف البحث من المنصوص
فإن يكن موافقاً للنص
فالبحث كالفضول أو كالقص

(31) هو محمد الأغلالي الشنقيطي ، ولعله القلاوي الشنقيطي ، له منظومة الطليحة في نظم المعتمد من الأقوال والكتب في الفتوى مطبوعة ضمن مجموع اطلعت عليها واستفدت منها .

(32) منظومة الطليحة طبعت ضمن مجموعة من الرسائل ، الرسالة الثانية ، وقد طبعت للمرة الأولى سنة 1921 م .

من بعد رأى العين يعطي التلفاً
والنص متبوع إذا ما اختلفا
وكل ما فهمه ذو الفهم
ليس بنص لعروض الوهم

أ. هـ. المراد من النص

وأصله للإمام المحقق عبد العزيز⁽³³⁾ الهلالي في شرحه على المختصر
المسمى «نور البصر» وهو كلام نفيس في بابه ربما يجمله أو يغفل عنه كثير
من أهل العلم .

قوله «المشهورين بين الخافقين» ألخ هذا كلام صحيح ، وهو بعض
ما ينبغي أن يقال فيهم ، وقد أتى به المجيب تهويلاً وترويجاً لما سينقله
عنهم من كلام غيرهم من بعض الشافعية .

قوله «المسلمة أقوالهم» هذا لا يسلم له فإن من أقوالهم المقبول ، ومنها
المردود ، وهكذا شأن من لا تثبت له العصمة فإن عني جميع أقوالهم فهو
تعميم غير صحيح لما علمت ، وإن عني البعض منها كما يشهد له تعبيره
بالقضية المهمة⁽³⁴⁾ التي هي في قوة الجزئية فهو صحيح ، ولكنه لا ينتج

(33) أورد عبد العزيز الهلالي في كتابه نور البصر مجموعة من الكتب المتداولة في المذهب
المالكي مبيناً المعتمد منها والضعيف ، ولم تتمكن من العثور على ترجمة له فيما تيسر لي
الاطلاع عليه من كتب السير والتراجم .

(34) القضية التي لا يعبر فيها عن سور تسمى بالقضية المهمة فإذا قلنا الإنسان فإن لنا لم
نعتبر عن السور الذي يدل على الكلية ، ولذلك تسمى مهمة .

وفي الاستعمال العادي نستخدم القضية المهمة على أنها كلية ، ولكن المناطق
يميلون من باب الاحتراس التام إلى النظر إلى القضية المهمة على أنها جزئية على الأقل في
أسوأ الأحوال .

وسور القضية الجزئية لفظ «بعض» والمهم فيها أنها تعبر عن عدد غير محدد من =

المراد، لأن المتنازع فيه ليس من قبيل ما يسلم، ولأن الخصم لا ينازعه في البعض الآخر على أنك قد منحت أن ما استند إليه ليس من أقوالهم وإن نقله البعض منهم ساكتاً عنه فتأمل.

قوله «ناقلًا عن الإمام أبي شامة».

أبو شامة هذا من علماء الشافعية، ومن مشائخ الإمام النووي⁽³⁵⁾ رحمة الله عليهما، وهو من أهل القرن السابع، وكان آية في الحفظ والفهم، وقد وُلي دار الحديث بالشام قبل الإمام النووي، وله مؤلفات كثيرة منها رسالة تسمى «الباعث على إنكار البدع والحوادث» مال فيها إلى منع تقسيم⁽³⁶⁾ البدعة الشرعية إلى أقسام أحكام الشريعة الخمسة زاعماً أن ما يعتريه هذا هو البدعة اللغوية، وأن قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في صلاة التراويح جماعة نعمت البدعة إنما هو في البدعة اللغوية فقط فهو موافق في ذلك لابن تيمية⁽³⁷⁾ ومن حذا حذوه، وأبو شامة

الأفراد ابتداء من الواحد حتى المقدار الذي هو أقل مباشرة من الكل.

عبد الرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، ص 110 وما بعدها. الطبعة الرابعة، الكويت 1977.

(35) هو أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف بن مكري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي الشافعي. فقيه محدث حافظ من تصانيفه الأربعين النووية في الحديث، ورياض الصالحين، وشرح على صحيح مسلم، توفي سنة 677هـ، أنظر ترجمته: رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج 13، ص 202.

(36) راجع أبو شامة «الباعث على إنكار البدع والحوادث»، ص 13 وما بعدها، والذي أميل إليه أن الصواب ما ذهب إليه أبو شامة من أن تقسيم البدعة إلى أقسام أحكام الشريعة الخمسة هو في البدعة اللغوية، وأن البدعة الاصطلاحية لا يمكن إلا أن تكون مذبذبة.

(37) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحواري الحنبلي. له مجموعة الفتاوى الكبرى، والسياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، توفي سنة 728هـ، كحالة: معجم المؤلفين، ج 1، ص 261.

المذكور وإن كان سالم العقيدة لكن في نفوس أهل التحقيق والتوفيق من كلامه هذا ما يوجب فيه بعض الريبة فإذا ما خرج عن الجادة كما في مسألة البسملة وجب النظر في كلامه بميزان الفكر السليم تمييزاً بين الغث والسمين قوله «ومن الكلام المرقص المطرب» سيستبين لديك قريباً فسادَه بيان يفضي بطالب التعرف، وعجب الإنصاف إلى الرقص سروراً، وإلى المغرور بذلك القيل إلى الرقص حزناً وحسرة على تلاشي ما كان يزعم أنه دليل قاطع فإن الرقص كما ينشأ عن الفرح والسرور ينشأ أيضاً عن شدة الحزن والألم كما قال بعضهم:

لا تحسبوا رقصي ذا بينكم فرحاً
قد يرقص الطير مذبوحاً من الألم
ونظير ذلك البكاء كما قال آخر:

يا عين قد صار البكاء لك عادة
تبكين من فرح ومن أحزان

قوله «إن البسملة في الصلاة لا يلتفت فيها إلى مذهب الشافعي» النخ هذا الكلام الذي اغتر به المجيب، وعول عليه في جوابه أصله بحث لأبي شامة ثم جاء من بعده الحافظ شهاب⁽³⁸⁾ الدين ابن حجر العسقلاني فتوسع فيه، وعده أمراً نفيساً مسلماً لا يمكن الطعن فيه، وقد رد خلاف الفقهاء إلى اختلاف القراء، وارتضى هذا البحث تلميذه شمس

(38) هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الكتاني العسقلاني المصري الشافعي يعرف بإبن حجر، له مؤلفات في علوم القرآن والحديث، والفقه وأصوله والعقائد والتراجم، والمناقب والتاريخ، والأدب. توفي سنة 852 هـ.
أنظر ترجمته: السخاوي: الضوء اللامع، ج2، ص 36.

الدين⁽³⁹⁾ البقاعي⁽⁴⁰⁾، وقال إنه من نفائس الأنظار، ومرقص الأبحاث ومطربرها التي ادخرها الله سبحانه وتعالى لهذا الحافظ، وكذلك نقل الحافظ السيوطي في شرحه على الموطأ المسمى «تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك» ما للحافظ ابن حجر وأبي شامة وسلمه.

وكذلك نقله بعض المتأخرين من علماء السادة المالكية وسلمه كالبناني⁽⁴¹⁾ في حواشي الزرقاني، وابن حمدون في حاشيته على صغير ميارة⁽⁴²⁾، والإمام المجدد المجتهد الفقيه المحدث الأصولي النظار سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم⁽⁴³⁾ العلوي الشنقيطي تلميذ البناني حيث قال في ألفيته في علم الأصول المسماة بـ«مراقي السعود لمبتغى الرقي والصعود» في كتاب القرآن ما نصه:

وبعضهم إلى القراءة نظـر
وذاك للوفاق رأي معتبر⁽⁴⁴⁾

(39) برهان الدين وليس شمس الدين.

(40) هو برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي الشافعي، المحدث، المفسر، المؤرخ.

من مؤلفاته عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، توفي سنة 885 هـ.

ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج 7، ص 393/340، دار الأوقاف، بيروت، بدون تاريخ.

(41) للمقابلة بين الأصل والمنقول، راجع حاشية البناني على شرح عبد الباقي، ج 1، ص 216.

(42) نقل ابن حمدون كلام السيوطي المذكور في شرحه على الموطأ ولم يعقب.

راجع حاشية محمد الطالب بن الحاج على شرح ميارة الصغير على المرشد المعين، ج 1، ص 172-173.

(43) هو عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، ولد بعد منتصف القرن الثاني عشر للهجرة بقطر شنقيط، له مؤلفات كثيرة منها كتابه في أصول الفقه «مراقي السعود لمبتغى الرقي والصعود»، وشرحه المسمى «نشر البنود على مراقي السعود»، توفي سنة 1233 هـ.

(44) نقل العلوي الشنقيطي قبل ذلك:

وكذلك في شرحه عليها المسمى «نشر البنود» ولم يهتد هذا الإمام الجليل لحل هذا الإشكال وهدمه مع طول باعه في كل علم، وحسن نظره، وجودة رأيه، وصفاء فكره، والعلم والكمال كله عند الله سبحانه وتعالى، والعصمة من الوقوع في الخطأ لم تثبت لغير أنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

وكذلك نقل هذا البحث وسلمه العلامة المحقق محمد يحيى الولاتي⁽⁴⁵⁾ الشنقيطي في شرحه على الألفية المذكورة المسمى «فتح الودود» وفي شرحه أيضاً المسمى «نيل السؤل على مرتقى الوصول إلى علم الأصول»، وأعجب من ذلك نقل ابن عاصم له، وتسليمه إياه حيث قال في «المرتقى في التمييز بين المتواتر والصحيح والشاذ» وما يقاربه مع مسألة البسملة المذكورة ما نصه:

ومذهب القراء في هذه المسألة

أقعد في الأمر كذا في البسملة

وليس للقرآن تعزى البسملة

وكونها منه الخلافي نقله

وقال شرحاً لهذا البيت أن البسملة ليست من القرآن عند أكثر الأصوليين والفقهاء والأئمة الثلاثة إلا في سورة النمل فهي منه إجماعاً، وحكى أبو طالب مكي، إجماع الصحابة والتابعين على ذلك، وهو من أهل الفقه والقراءة والحديث، وإنما اختلف القراء في اثباتها من أول الفاتحة خاصة، وما وقع بعد الإجماع من خلاف لا يعتد به وإنما كتبت في الفاتحة للابتداء، وفي غير الفاتحة للفصل بين السور. وخالف النووي في ذلك، وقال بإجماع المسلمين على أن البسملة من القرآن وفي شرحه للبيت المذكور في النص اقتصر على نقل رأي ابن حجر، واستحسن بعض العلماء له ولم يعقب راجع نشر البنود على مراقبي السعود، العلوي الشنقيطي، ج 1، ص 81 - 82، لم يذكر مكان الطبع وتاريخه.

(45) هو أبو عبد الله محمد يحيى الولاتي الشنقيطي، له شرح صحيح البخاري، توفي سنة 1330 هـ.

أنظر ترجمته: ابن مخلوف: شجرة النور الزكية، ج 1، ص 435.

فكل هؤلاء الجهابذة الأفاضل قد مر عليهم هذا البحث ونقلوه في مصنفاتهم كالمسلم وكأنه لم يفكر أحد منهم في حله مع وضوح فساده، وإلا فلهم في حل المشكلات، وبيان العضلات، وتفكيك العويصات في كل فن اليد الطولى كما تشهد به مصنفاتهم، وتقضي به أوضاعهم، ومؤلفاتهم فسبحان من خص من شاء بما شاء، واطلع كثيراً من المتأخرين على ما صرف عن إدراكه، وتمييز خطئه من صوابه من سبق من العلماء ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وكل ميسر لما خلق له، والعلوم كالأرزاق فقد يفتح في نوع منها على بعض العلماء بما لم يفتح فيه على غيره، وإن كان أعلم منه كما قال إمامنا مالك رضي الله عنه، على أن من التفت إلى نقل هذا الإشكال من العلماء لا يساوي عشر العشر بالنسبة إلى من لم يلتفت إليه، ولم يعول عليه، ومع هذا كله فلم يكن عليه عمل العلماء في عصر من العصور فهو رأي لديهم متروك ومهجور، وأول من اهتدى لرده وإفساده خاتمه وحامل لواء المحققين العلامة الشيخ الأمير⁽⁴⁶⁾ في حاشيته «ضوء الشموع على المجموع».

وسأذكر كلامه بحروفه بعد أن نذكر مضمونه ليتضح بذلك رفع الإشكال.

قوله: «فمن كان يقرأ بقراءة إمام يقرأ بالبسملة وجبت عليه قراءتها» أي في الصلاة وفي غيرها كما قال غيره، وقد أفاد هذا التفصيل أن القراءة في البسملة على فريقين مطلقاً أي في حالة الابتداء وفي حالة الوصل فريق

(46) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السبباوي الأزهرى الشهير بالأمير، من مؤلفاته المجموع وشرحه، وحاشية عليه، توفي سنة 1232 هـ.

أنظر ترجمته: ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، ج 1، ص 363.

منهم يبسمّل مطلقاً وفريق لا يبسمّل ، كذلك وهو تفصيل فاسد ورأي كاسد فإن القراء لم يقع بينهم اختلاف في حالة الابتداء فهي حالة متفق فيها على وجوب الإتيان بالبسملة كما صرح بذلك غير واحد من علماء فن القراءات منهم الصفاقسي⁽⁴⁷⁾ في «غيث النفع» ، ومنهيج الشاطبي⁽⁴⁸⁾ في «حرز الأمان» حيث قال :

ولا بد منها في ابتداءك سورة

سواها وفي الأجزاء خير من تلا⁽⁴⁹⁾

فأنت تراه قد صرح بأن البسملة واجبة في ابتداء السور، وأطلق ذلك فلم يقيده بفريق من القراء دون فريق، وصرح الشراح بما يفيد هذا الإطلاق، ومفهوم الابتداء الوصل وهو محل الخلاف بينهم فالخلاف بينهم خاص بحالة الوصل، وأما حالة الابتداء فهي محل وفاق⁽⁵⁰⁾، وكلام المجيب مشعر بوقوع الخلاف بين القراء مطلقاً، وقد علمت تقييده بحال دون حال، وإذا تحرر لذلك علمت بضرورة الحس أن حالة الفاتحة في الصلاة هي حالة ابتداء لا حالة وصل فلا بد معها من البسملة

(47) هو أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي اشتهر تأليفه في القراءات منها، تنبيه الغافلين، وغيث النفع في القراءات السبع. توفي سنة 1118هـ، راجع مقدمة تنبيه الغافلين للشيخ محمد الشاذلي النيفر، ص 20، تونس.

(48) هو أبو القاسم محمد الرعيني الشاطبي، توفي سنة 590هـ له نظم بعنوان حرز الأمانى ووجه التهاني المعروف بالشاطبية، وقد اشتمل هذا النظم على القواعد الواردة في كتاب التيسير لأبي عمر الداني المتوفى سنة 440هـ.

(49) الشاطبي: حرز الأمانى ووجه التهاني، ص 15، طبعة مصطفى الحلبي، بدون تاريخ.

(50) أجمعوا على البسملة أول كل سورة ابتدء بها سوى براءة، فإنها لا تجوز بالبسملة أولها مطلقاً، ولا خلاف بينهم في إثبات البسملة أول الفاتحة مطلقاً، راجع هامش حرز الأمانى للشاطبي، ص 15.

فقول المجيب «فمن كان يقرأ بقراءة إمام» إلخ . مشكل جداً فلو كانت مسألة البسملة منظوراً فيها للقراء كما قيل لكانت واجبة على كل مصل تبطل بتركها الصلاة على كل مذهب بأي مذهب من مذاهب الفقهاء ولكان اختلاف الأئمة في البسملة لاغياً وعبثاً حيث إن القراء اتفقوا على وجوبها في هذه الحالة ، والفرض أنه لا بد من مراعاتهم ، وبهذا يتبين لك فساد مراعاة القراء على أننا لو فرضنا أن القراء اختلفوا في وجوب البسملة في حالة الابتداء لما كان هناك مانع من ترك البسملة لمن يقرأ بقراءة قارئ أو رواية راوٍ يراها لأن ذلك القارئ أو الراوي كما يقرأ بحرفه يقرأ أيضاً بحرف غيره من السبعة فلا يمنع من قرأ بقراءته أن لا يقرأ بقراءة أو رواية غيره من القراء ، ولذلك أباح الفقهاء للمصلي أن يقرأ بأية قراءة من القراءات السبع أو العشر، فكيف يقال والحالة هذه يجب على من قرأ بقراءة أو رواية إمام يسمل أن يسمل مع الفاتحة في الصلاة مع أن أية قراءة من السبع أو العشر مشروعة في الصلاة وفي غيرها فحاشى القراء أن يروا ذلك لأنفسهم ولمن حذا حذوهم .

وهب أن القراء اختلفوا في حالة الابتداء ، ورأى كل واحد منهم لنفسه ولمن قرأ بقراءته أو روايته أن لا يقرأ بقراءة أو رواية غيره فأى رابطة تربطنا بهم في الأحكام الشرعية التي تناط بطريق الاستنباط من الأدلة التفصيلية المثبوتة في الكتاب والسنة النبوية فلا يقول بمراعاة القراء في مثل مسألة البسملة من له أدنى مسكة من العقل والعلم بأصول الفقه ، وبفن القراءات ، وها نحن نذكر ما وعدنا به من جلب كلام الأمير لأن المعاصر مجبول على عدم الرجوع إلى رأي من عاصره ، ولقد أنصف من قال :

أغرى الناس بامتداح القديم

بذم الحديث غير الذميم

ليس إلا لأنهم حسدوا الحي
ورقوا على العظام الرميم

ويعجبني قول بعض المنصفين في شأن المعاصرين :

قل لمن لم يرَ المعاصر شيئاً
ويرى للأوائل التقديماً
إن هذا القديم كان حديثاً
وسيقى هذا الحديث قديماً

إلى غير ذلك مما يخرجنا ذكره عما نحن بصدده ، ويكفي ذوي
الألباب ومُـبحاجب .

ومن المعلوم عند كل إنسان أن المعاصرة حرمان .

قال العلامة الأمير في حاشيته ضوء الشموع على المجموع ما نصه في
البناني ما نصه : « فائدة » في عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران
للبقاعي في ترجمة شيخه الحافظ ابن حجر منها بحثه المرقص المطرب في
إثبات البسملة آية من الفاتحة أو نفيها ، ومحصلة النظر إليها باعتبار طرق
القراء فمن تواترت عنده في حرفه آية من أول كل سورة لم تصح صلاة أحد
بروايته إلا بقراءتها على أنها آية لم يصل بها إلا كذلك ، ومن ثم أوجبها
الشافعي رحمه الله لكون قراءته قراءة ابن كثير ، وهذا من نفائس الأنظار
التي ادخرها الله . أ . هـ .

قال بعض العلماء : وبهذا الجواب البديع يرتفع الخلاف بين أئمة
الفروع ، ويرجع النظر إلى كل قارئ فمن تواترت في حرفه تجب على كل
قارئ بذلك الحرف ، وتلك القراءة في الصلاة بها ، وتبطل بتركها أيا كان

وإلا فلا ، ولا ينظر إلى كونه شافعيًا أو مالكيًا أو غيرهما قاله بعضهم وهو حسن⁽⁵¹⁾ . أ. هـ .

هذا ما نقله البناني بالحرف ، وأقول بحمد الله خلاف القراءة إنما هو في الوصل بين السورتين ، وأما في ابتداء السورة فاتفقوا على إثباتها في غير براءة قال الشاطبي :

ولا بد منها في ابتدائك سورة

سواها وفي الأجزاء خير من تلا

وظاهر أن الفاتحة في الصلاة مبدوء بها فهي محل اتفاق للقراء لا تختلف طرقهم فيها فكيف يصح رد الخلاف إلى طرقهم ، وهي متفقة في هذا الوضع فضلاً عن أن يكون حسناً مرقصاً مطرباً ، وأيضاً الإجماع على جواز القراءة بالسبع في الصلاة وخارجها ، ونفس الراوي ، كابن كثير يميز القراءة بغير روايته من السبع في الصلاة وخارجها فضلاً عما قرأ بروايته ، غاية الأمر أنه اعتنى بضبط هذه الرواية وتحريرها ، وغيره من العدول قام بغيرها ، وكل من عند ربنا فالصواب أن خلاف الفقهاء باق مطلق ، ورفع الخلاف بين أئمة الفروع وفسخه إلى اختلاف القراء فاسد ، على أن القراء لا يرجع إليهم في صحة ولا بطلان هذا للفقهاء غاية منصب القارئ إثباتها في الأداء ، ولا يلزم من ذلك أن تكون من القرآن ألا ترى الاستعادة والتهيل والتكبير ، ولو سلم فيكون ذلك من الأحرف التي نزل بها القرآن تسهياً للأمة أقرأه جبريل مرة بالبسملة ، ومرة بتركها كما أقرأه آخر التوبة ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾⁽⁵²⁾ بإثبات من الجارة

(51) راجع حاشية البناني على شرح عبد الباقي ، ج 1 ، ص 216 ، للمقابلة بين الأصل والمنقول .

(52) سورة التوبة : الآية رقم 89 ، بإثبات من الجارة .

سورة التوبة الآية رقم 100 بتركها .

وبتركها، وآخر الحديد ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾⁽⁵³⁾.
بإثبات «هُوَ» تارة، وتارة بحذفها، وقد سبق لنا كلام في كون البسملة آية
أول السورة في بسملة الكتاب إرجع إليه إن شئت.

وقوله «إن الشافعي يقرأ بقراءة ابن كثير» لعله لكونها مكين مع أن
الشافعي قد جاور بالمدينة، وروى عن مالك فيها قارىء المدينة نافع،
ونحن معترفون بجلالة قدر الحافظ، وأنا لا نلحق غباره، ولا ندرك آثاره
لكن قال المنصفون قديماً: لا تنظر إلى من قال، ولكن أنظر إلى ما قال.
أ. هـ. كلام الأمير، وهو في غاية التحقيق والتحريير وقد نقله شيخ
مثنائنا أبو عبد الله عليش⁽⁵⁴⁾ في حاشيته على المجموع وسلمه فهو
الحق الذي لا غبار عليه، ولا خلل يعتريه، وقد تقدم بيانه بأوضح مما
قال.

قوله: «وإن قرأ بقراءة إمام لا يسمل فلا يسمل» أقول لا أدري ما
المراد بذلك فإن كان وجوباً فيكون ذكر البسملة محرماً لأن الانكفاف عن
البسملة مأمور به على جهة الإيجاب فيكون ذكر البسملة منهياً عنه على
جهة التحريم فإن الأمر بالشيء نهي عن ضده⁽⁵⁵⁾، وذلك ينافي ما قرناه

(53) سورة الحديد الآية رقم، 24.

(54) هو أبو عبد الله بن أحمد بن محمد الملقب بعليش، ولد بالقاهرة سنة سبع عشرة ومائتين
وألف هجرية، له مؤلفات عديدة منها حاشيته على المجموع، ورسالة تسمى بالإيضاح
في الكلام على البسملة، توفي سنة 1299 هـ. أنظر ترجمته في مقدمة كتاب: فتح العلي
المالك، ص 2، وما بعدها، الطبعة الأخيرة سنة 1378 هـ.

(55) قال الشيرازي في التبصرة «الأمر بالشيء نهي عن ضده من طريق المعنى» إن الأمر
بالشيء ليس نهياً عن ضده من طريق اللفظ، وإنما هو نهي من طريق المعنى فإنه لا يجوز
أن يكون مأموراً بالشيء إلا وضده محرماً عليه.

وعند الغزالي في المسألة ثلاثية مذاهب، أبو الحسن الأشعري: أن الأمر بالشيء نفس
النهي عن ضده، واختار القاضي أن الأمر بالشيء ليس نفس النهي ولكنه يتضمنه
واختار إمام الحرمين والغزالي أنه لا يدل عليه أصلاً فلا هو نفس النهي ولا يتضمنه. =

من أن القراء لا يمتنعون ذلك لأنفسهم، ولئن حذا حذوهم، وينافي أيضاً ما نقل عن مالك من القول بالكراهة مع أنه يقرأ بقراءة من لا ييسمل، وليس لنا قول في المذهب بالتحريم، وإن كان ذلك ندباً فيكون ذكرها مكروهاً لأن الانكفاف في هذه الحالة مأمور به على وجه الندب فيكون ذكرها منهيّاً عنه على وجه الكراهة التنزيهية وذلك يوافق مذهبنا، ولكنه ينافي ما يراه المجيب، وبه يكون الكلام غير جارٍ على نهج واحد حيث إنه لا يقابل القول بالإيجاب القول بالسلب تمام المقابلة فيبقى كلام المجيب في إرجاع مسألة البسمة للمذاهب القراء متهافتاً ركيكاً عند من أجاد النظر وأحسن التأمل.

وقولنا لأن الانكفاف الخ. هو جارٍ على التحقيق عند نقاد الأصوليين من التكليف بالفعل في كل من الأمر أو النهي كما صدر بذلك العلامة تاج الدين عبد الوهاب السبكي⁽⁵⁶⁾ في جمع الجوامع بقوله «لا تكليف إلا بفعل فالمكلف به في النهي الكف أي الانتهاء وفقاً للشيخ الإمام»⁽⁵⁷⁾ أ. هـ.

وهذه المذاهب متعينة في الكلام النفسي بالنسبة للمخلوق أما الخالق فكلامه واحد أمر ونهي، وعد ووعيد فلا تنطرق إليه الغيرية، ولأنه بكل شيء عليم فلا يأمر بشيء إلا وهو عالم بضده. راجع التبصرة في أصول الفقه، ص 89، دار الفكر، دمشق، 1983، وكذلك راجع المنحول من تعليقات الأصول، ص 114، الطبعة الثانية، دمشق 1980.

(56) هو تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي من مؤلفاته جمع الجوامع في أصول الفقه، جمعه من زهاء مائة مصنف مشتمل على زبدة ما في شرحه على مختصر ابن الحاجب والمنهاج مع زيادات. توفي سنة 771 هـ.

راجع مقدمة كتاب طبقات الشافعية الكبرى، ج 1، ص 8 وما بعدها. الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبي، 1964 م.

(57) راجع حاشية البناني على جمع الجوامع، ج 1، ص 213 — 214. الطبعة الثانية، مصطفى الحلبي، 1937 م.

=

وعلى ذلك اقتصر العلامة العلوي في المراقي حيث قال :

ولا يكلّف بغير الفعل
بإعاث الأنبياء ورب الفضل
فكفنا بالنهي مطلوب النبي
والكف فعل في صحيح المذهب⁽⁵⁸⁾

والظاهر أن مراد المجيب الشق الأول بدليل المقابل ، وبدليل التعليل بقوله : «لأن القراءة سنة متبعة» ثم إن هذا التعليل لا ينتج المعلل عند التأمل الصادق فلا ينبني عليه عدم الترخيص لمن يقرأ بحرف أن لا يقرأ بغيره ، وكون القراءة سنة متبعة في غير مثل هذه المسألة كما سيأتي بيانه ، ولا ينافي في ذلك أن المالكي يكره له أن يبسم ، والشافعي يجب عليه ذلك في كل من الفاتحة والسورة مع أن الأول حالة ابتداء ، وهي متفق فيها على وجوب البسملة عند جميع القراء ، والثانية حالة وصل ، وهي محل خلاف بينهم ، والصلاة تجوز بأي قراءة من السبع أو العشر فإن ذلك الاختلاف ناشئ عن اختلاف الأدلة التي تمسك بها كل من الفريقين في شأن البسملة كما مر ، ومحل جواز الصلاة بذلك خاص بما لم يدل الدليل فيه على حكم خاص وإلا وجب المصير لذلك تبعاً للدليل لأن القراءة سنة متبعة فتأمله فإنه دقيق ، وبالتمعن جدير وحقيق .

قوله «ولذلك أوجبها الإمام الشافعي» الخ . ولأجل النظر إلى علم القراءة وهي سنة متبعة أوجبها الشافعي أي لأمر آخر قام لديه فالشافعي لم يوجب البسملة إلا تقليداً لابن كثير لأنه كان يقرأ بقراءته هذا ما

والمراد بالشيخ الإمام والد السبكي صاحب جمع الجوامع واسمه تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي قاضي القضاة المتوفى سنة 756 هـ .
(58) راجع نشر البنود على مراقي السعود ، ج 1 ، ص 68 وما بعدها .

يقتضيه مراد المجيب ، وسياق كلامه وتقديمه المعمول على العامل ، وهو في غاية الفساد فإن الشافعي إنما رأى وجوب البسملة⁽⁵⁹⁾ نظراً لما قام لديه من الأدلة على وجوبها لا لقراءة ابن كثير كما يزعم المجيب ومن على شاكلته ، ولو كان الباعث لابن إدريس على ذلك النظر لقراءة ابن كثير كما توهم لما كان في حاجة لإقامة الأدلة الشرعية على وجوبها ، وحاشا الشافعي ومالكاً مما تخيله المخرصون ، وحاشا أن يكون خلافهما في البسملة صورياً لفظياً بحيث لو نظر الشافعي لما رآه مالك لقال بالكراهة ، ولو نظر مالك لما رآه الشافعي لقال بالوجوب سبحانه هذا بهتان عظيم⁽⁶⁰⁾.

وما مثل ما رآه ولاحظه كل من الشافعي ومالك وهذا المخرص إلا ما قيل :

نزلوا بمكة في قبائل هاشم
ونزلت بالطحاء أبعد منزل
أو ما قيل :

سارت مشرقة وسرت مغرباً
شتان بين مشرق ومغرب

(59) يقول الشيرازي في المذهب «البسملة آية من الفاتحة والدليل على ذلك ما روت أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ البسملة فعدّها آية منها ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم أثبتوها فيما جمعوا من القرآن فبدل على أنها آية منها فإن كان في صلاة يجهر فيها جهر بها كما يجهر في سائر الفاتحة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر بالبسملة ، ولأنها تقرأ على أنها آية من القرآن فكان ستمها الجهر كسائر الفاتحة .

الشيرازي : المذهب في فقه الإمام الشافعي ، ج 1 ، ص 79 ، دار المعرفة : الطبعة الثانية ، 1959 م .

(60) اقتباس من سورة النور ، الآية رقم 16 وتامها ﴿ما كان لنا أن نتكلم بهذا سبحانه هذا بهتان عظيم﴾ .

أو ما قاله محي الدين بن عربي الحاتمي⁽⁶¹⁾:

تركنا البحار الزخرات وراءنا
ومن أين يدري الناس أين توجهنا

قوله «وكرهها الإمام مالك» ألخ أي لأجل ذلك أي لأجل مراعاة القراءة، وأن القراءة سنة متبعة كرهها إمامنا مالك أي فلم يقل إمامنا بكراهة البسملة في صلاة الفرض إلا مراعاة وتقليداً لأبي عامر وهو لا ييسمل، ولأن القراءة سنة متبعة، والاستدلال بالأول مقدوح فيه بأن مالكا إمام هدى بل هو أعظم المجتهدين، وعليه حمل التابعون حديث الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم في شأن عالم المدينة فلا يليق بجلالة منصبه أن يقلد ولو أفضل الصحابة فضلاً عن ابن عامر أو نافع من التابعين فإن تقليده يقدح في اجتهاده، والغرض أنه أكمل المجتهدين وأتمهم على أنه لو سلم تقليده لابن عامر في مسألة البسملة لقال بالكراهة مطلقاً لا في خصوص الصلاة المفروضة، بل لقال بتحريم ذلك.

وأما الاستدلال بالثاني فلا يتم للمجيب إلا إذا تحققت هذه الأمور الآتية: وهي أن القراءة سنة متبعة في كل شيء أو في شيء دون شيء، وأن هذا الأمر المتنازع فيه من ذلك القبيل، وأن مالكا كان يقرأ بقراءة ابن عامر دائماً، أو أنه إذا قرأ بغيرها ييسمل حتى يتم للمجيب مراعاة مذهب القراء فما لم تتحقق جميع هذه المقدمات لا يتم الدليل الذي انبنى عليها ضرورة أن صحة المقدمات شرط في الاستنتاج، وإليك البيان بأن القراءة سنة متبعة في غير مثل هذه المسألة، وهو ما ثبتت قرآنيته ثبوتاً قطعياً أما

(61) هو محي الدين بن عربي الحاتمي الطائفي، توفي سنة 638 هـ -
الشعراني: مواقع الأنوار في طبقات الأخيار، ج 1، ص 188. المكتبة الشعبية
بدون تاريخ.

مسألة البسملة فلم تثبت عندنا قرآنيتهما، وإن ثبتت عند المخالف لما قام لدينا ولديه من الأدلة التي منعت القطع بالقرآنية، ومنعت أيضاً تكفير كل من الفريقين للآخر، فالقراءة إنما تكون سنة متبعة فيما أجمع على قرآنيته لا فيما اختلف فيه اختلافاً أوجبه الدليل الشرعي، فإنه أمر اجتهادي لا يصح أن يقول عاقل أن القراءة سنة متبعة فيه لأن الخصم لا يسلم أنها سنة فضلاً عن كونها متبعة فقد علمت أن كون القراءة سنة متبعة خاص بها أجمع على قرآنيته لا في كل شيء، وأن مسألة البسملة ليست من ذلك القليل لوجود الخلاف فيها بين الفقهاء إثباتاً ونفيّاً نظراً للأدلة.

بقي علينا بيان هل كان مالك يقرأ بقراءة ابن عامر دائماً أو لا؟ أعلم أنه قد ثبت أن مالكا رضي الله عنه لم يكن ملتزماً لقراءة ابن عامر وإن كانت هي الغالبة عليه فقد كان يقرأ بغيرها في الصلاة وخارجها، ومع ذلك لا ييسمل في الكل، ويدل لذلك ما نقله صاحب «تحصيل المنافع على الدرر اللوامع» ولفظة «لا ييسمل مالك في صلاة الفرض ولو قرأ برواية من ييسمل بخلاف النافلة» أ. هـ.

فقد اتضح لديك بطلان الدليل لبطلان مقدماته، وإن رآه الشيخ المجيب قطعياً.

قوله «قالون قرأ عنه بالبسملة» ظاهره أن قالون كان يقرأ بالبسملة مطلقاً خارج الصلاة، وفي الصلاة فرضاً أو نقلاً مع أن ظاهر ما نقله بعض النقاد أنه كان لا يقرأ بها في صلاة الفرض فقد قال العلامة أبو الحسن الحصري⁽⁶²⁾ في نظمه:

(62) الحصري وليس الحصري، هو أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري القيرواني الأديب المقرئ، صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع، توفي سنة 488 هـ.
ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، ج 1، ص 118، معجم المؤلفين، ج 7، ص 125.

وإن كنت في غير الفريضة قارئاً

فبسم لقالون لدى السور الزهر

فها هو قيد قراءتها في السور بغير الفرض ، وهو النفل ، وما كان خارج الصلاة فهو موافق لإمامنا مالك فيما يظهر والله أعلم .

قوله «حواشي على الموطأ» هو شرح ذو تعاليق وجيزة لجلال الملة والدين عبد الرحمن السيوطي المصري الأزهري الشافعي ثم المالكي المجدد للقرن التاسع على ما أخبر هو بذلك في نظمه المسمى «تحفة المجددين في أسماء المجتهدين»⁽⁶³⁾ ، بعد أن عد من قبل قرنه من المجددين بها نصه :

وهذه تاسعة المثبتين قد

أتت ولا يخلف ما الها دي وعد

وقد رجوت أنني المجدد

فيها وفضل الله ليس يجحد

فالظاهر أن الله حقق رجاءه لوصول علمه لجميع الأقطار والأمصار بواسطة كثرة مؤلفاته في جميع الفنون ، ولا يضر ذلك عدم اعتراف معاصريه كالحافظ السخاوي⁽⁶⁴⁾ له بذلك ، والله أعلم بما هنالك ، ثم

(63) الاسم الصحيح لكتاب «تحفة المجتهدين بأسماء المجددين» ، ذكره صاحب كشف الظنون ، ص 373 ، وصاحب هداية العارفين ، ج 1 ، ص 547 ، ودار الكتب المصرية رقم المخطوط 485 مجاميع ، 365 مجاميع ، و706 مجاميع ، ومكتبة برلين 9464 ، 9465 ومكتبة ليدن 91474 . راجع دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها ، ص 223 . أحمد الخزندار ، ومحمد إبراهيم الشيباني ، الطبعة الأولى ، 1983 ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت .

(64) هو شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ، فقيه ، مقريء ، محدث ، مؤرخ . له مؤلفات كثيرة منها الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . توفي سنة 902 هـ .

أنظر : رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ج 10 ، ص 150 .

إن تلك التعاليق اختصرها هو من شرحه الكبير على الموطأ وسماها تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك» وعنهما عبر المجيب بالخواشي ، واخطب في ذلك سهل .

قوله «أن من بسمل جهراً» أقول لعله سهواً من المجيب ، وإلا فالصواب أن من لم يبسمل جهراً إذ هو الذي يؤدي معنى قول السائل بأن من لم يبهر بها .

قوله : «وليس بصدق» الخ ليس بصدق وذلك أن السائل لم ينسب إلى المجيب القول بوجوب الجهر بالبسملة مطلقاً أي في الصلاة الجهرية والسرية كما فهم المجيب بل إنما نسب إليه ذلك في خصوص الصلاة الجهرية فقط ، وهذا لا ينكره المجيب ، وما توهمه من نسبة السائل القول له بوجوب الجهر بالبسملة حتى في الصلاة السرية فهو فاسد فإن السائل صرح بمتعلق الجهر قبل ذلك ، وهو قوله في الفريضة الجهرية ، ولا فرق في نظر أهل العربية وغيرهم بين تقديم المتعلق أو تأخيره عن العامل على أنك إذا نظرت للصناعة البلاغية عند أهل المعاني رأيت أن السائل قد نفى عن المسؤول عنه التصريح بوجوب الجهر فيما عدا الفريضة الجهرية بواسطة تقديم المعمول المشعر بالجهر فكأنه يقول لم يصح بوجوب ذلك إلا في الفريضة الجهرية فما أشد تحامل المجيب على السائل .

قوله «تجري على أحكام الفاتحة» الخ . لا أعلم لهذا الكلام معنى غير قياس البسملة على الفاتحة بمعنى أن البسملة تقاس على الفاتحة في كل من حالة السر ، وحالة الجهر فيسن الجهر بها في الفريضة الجهرية كما يسن الجهر بالفاتحة في ذلك ، ويسن إسرارها في الفريضة السرية كما بين ذلك في الفاتحة فما ثبت للفاتحة يثبت للبسملة قياساً عليها هكذا عنى المجيب فيما يظهر لي ، وأنت إذا تأملت ما أراده ، وتأملت تعريف القياس

الذي أشرت له في «معراج الوصول إلى علم الأصول» بقولي :
 بحمل معروف على ما عرفا
 للاستواء في علة قد عرفا
 وأركانها المشار إليها بقولي في ذلك أيضاً :
 أركانه الأصل وحكمه كذا
 مشبه وعلة الحكم كذا
 والخلف في الأصل هل الحكم نعم
 أو الدليل والمحل البعض أم
 وعلمت الفرع وأنه يشترط فيه تمام الجامع وإلا كان قياساً مع الفارق
 كما أشرت لذلك بقولي في ذلك :
 والفرع ما شبهه من محل أو
 حكم تمام جامع شرطاً رأوا
 ويقتضي الأصل بحكم وكذا
 في جامع جنساً ونوعاً احتذا
 علمت أن ما قرره المجيب من إعطاء حكم الفاتحة وصفتها للبسملة
 لا يتم ، وأنا لندرج منه أن يبين لنا ذلك ، وإلى أي قسم من أقسام القياس
 يرجع ما عناه ، وله منّا عاطر الثناء وجزيل الشكر ، والرجوع للحق من
 شيم أهل الفضل والإنصاف ، ثم إن الظاهر أن في عبارته قلباً فكان
 الأنسب أن يقول تجري عليها أحكام الفاتحة ، لأن ما يتعلق بالفاتحة من
 وجوبها في الصلاة ، وسنية كل من الجهر والسر في محله أقوى للاتفاق
 عليه من الفريقين فهو المشبه به ، وهو المقيس عليه لا العكس ، فإن
 المعقول أن القوي هو الذي يجري على الضعيف ، ولذلك نقول : يجري
 حكم الخمر على النبيذ لا العكس ، ولأن إسناد الجريان على أحكام

الفاتحة أولى من إسناده إلى ذات البسملة لأن الأحكام من قبيل اسم المعنى ، وذات البسملة من قبيل اسم الذات ومن المقرر عند أهل العربية أنه إذا دار الإسناد بين اسم الذات واسم المعنى قدم اسم المعنى على اسم الذات كما في شرح الأشموني على الخلاصة ، وحواشي الدسوقي على دردير والمختصر عند قول خليل ⁽⁶⁵⁾ ، «وضمن مار أمكنته ذكاته» ⁽⁶⁶⁾ فإن قلت هذا ظاهر بالنسبة إلى المار والذكاة فإن الأول اسم للذات ، والثاني اسم للمعنى ، أما بالنسبة للبسملة والأحكام فغير ظاهر لأن كلاً منهما اسم للمعنى قلت المراد بالذات ما تأصل ولو في الوجود الذهني ، وبالمعنى ما كان أمراً عارضاً لتلك الذات ، وذلك كالضحك والكتابة بالفعل لذات الإنسان كانت موجودة في الخارج أو في الذهن فقط ، ولا ريب أن البسملة مع الأحكام من وجوب وسنية ، وسر ، وجهر من هذا القبيل . تأمل قوله : «فمن أسر الفاتحة» ألخ هذا مفرع على ما قبله تفريع لازم على ملزوم في نظر المجيب ، ولكنه هو في الواقع تفريع باطل لما مر من بطلان الملزوم المستلزم بطلان لازمه بالضرورة ، ثم إن مقتضى قياس البسملة على السورة أن أسر كل البسملة أو جلها في الجهر ، أو ترك الجهر بها في الكل أو الجمل ترتب عليه السجود كالسورة لقياسها عليها ، وما سمعنا بهذا الفقه الغريب من أفواه شيوخنا المالكية ، ولا عثرنا عليه

(65) هو خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجندي له مختصر في الفقه ، اقتصر فيه على ما به الفتوى ، واشتهر وانتشر وكثرت شروحه ، توفي سنة 776 هـ .

أنظر ترجمته : ابن فرحون : الديباج ، ج 1 ، ص 115 / 116 .

(66) خليل : مختصر خليل ، ص 91 . وفي حواشي الدسوقي على دردير «... لما تقرر من أنه إذا دار الأمر بين الإسناد للمعنى والذات فالإسناد للمعنى أولى من الإسناد للذات فيقال أمكنتي السفر دون أمكنت السفر» .

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج 2 ، ص 110 ، طبعة عيسى الحلبي ، بدون

تاريخ .

مسطراً في كتب مذهبنا، وإن أراد المجيب من الكل والجل ذلك من مجموع البسملة مع السورة نافياً قياسه البسملة على السورة، ونافياً أيضاً كون البسملة نفسها واجباً مستقلاً، وعلى كل حال فإننا نلتمس منه أن يبين مراده، ولنا معه بعد ذلك كلام وأي كلام.

قوله: «إن المسؤول عنه يفيد البسملة بالجهر» الخ قد ذهب عليك أن السائل لم ينسب للمسؤول عنه تقييد وجوب البسملة بالجهر مطلقاً بل إنما نسب إليه ذلك في خصوص الفريضة الجهرية، وقد برأه مما عدا ذلك لمقتضى الحصر الحاصل بتقديم المعمول على العامل.

وقوله «وأما توهيم السائل» الخ لم يحصل من السائل توهيم الناس أي الإلقاء في أوهامهم أن المسؤول عنه يفيد وجوب البسملة بالجهر على كل حال غاية ما حصل منه نسبة القول للمسؤول عنه بوجوب الجهر في الجهرية، ودعواه أعم مما عزي إليه فلم يقع منافاة بين ما يدعيه المسؤول عنه وما عزي إليه.

قوله «لا أصل له ومتقول عليه» لا أصل له ومنقول على السائل والذي أوجب ذلك هو النظر والتدبر، كما أوجبه أيضاً الشكف بالتورك على السائل.

قوله: «فإن وجد ما قلناه مسطوراً» الخ هذا تبجح منه مع شيخنا السائل فإنه لا مانع من أن يوجد ما قاله المسؤول عنه مسطوراً ومع ذلك لا يكون السائل زاعماً، ولا ظاناً بعباد الله سوء الفساد ذلك المسطر، وبذلك يتحقق الزعم وظن السوء بعباد الله في المسؤول عنه حيث وصف غيره بما لا يتحقق إلا فيه وذلك على حد ما ورد في صحيح الأحاديث التي رواها ثقات الحفاظ إذ من لعن، أو كفر، أو فسق من لا يستحق ذلك باء

به⁽⁶⁷⁾ فلا ارتباط بين شرط إن وجوابها في كلام المجيب ، وليس له من الإنصاف والتواضع نصيب .

قوله «وبعد كل فلکم دينکم ولي ديني»⁽⁶⁸⁾ هذه الجملة لا تصدر إلا من متعنت لا يريد الرجوع ولو اتضح له أن ما عليه فاسد . قوله : «وما جاء واحد منا مبلغاً بشرع جديد» الظاهر أن غرضه بذلك التعريض للسائل بأنه متنطع وخارج عن حدود الشريعة المطهرة لانطباق حد التعريض عليه ، وهو ما استعمل من مركب الكلام في حقيقته أو مجازه ليلوح بذلك من عرض الكلام لغير ما استعمل فيه كما قال العلامة العلوي في مراقي السعود ما نصه :

وسم بالتعريض ما استعمل في
أصل أو لفرع لتلويح يعني
للغير من معونة السياق
وهو مركب لدى السباق⁽⁶⁹⁾

وهذا ظاهر في كلام المجيب بأدنى تأمل ، وما أجدره بهذا التعريض عوضاً عن السائل فإن من يخرج عن أقوال الأئمة المجتهدين بدعوى رد خلافهم لو وجد إلى اختلاف القراء ، وجعل الخلاف بينهم صورياً يشبه

(67) نص الحديث «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» ، موطأ مالك ، ونصه عند البخاري ، «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر ، فقد باء به أحدهما» ، كتاب الأدب باب أكفر أخاه بغير تأويل .

(68) اقتباس من سورة الكافرون ، الآية رقم 6 .

(69) العلوي . نشر البنود على مراقي السعود ، ج 1 ، ص 145 . والتعريض لفظ مستعمل في أصله أي معناه الحقيقي أو فرعه أي معناه المجازي ليشار به إلى غيره لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي بل بمعونة السياق والقرائن ، وذلك الغير هو المعنى المعرض به ، وهو المقصود الأصلي نحو قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾ .

أن يكون مشرعاً ، وما حرزنه في هذه العجالة هو الصواب ، وما سواه باطل ، وإن قرره وأقره بعض الأفاضل ، وتلقاه بالقبول ، وعده من نفائس الأنظار ، ومرقص الأبحاث ومطربها نفر من الجهابذة الفطاحل ، ولا غرو في ذلك فإن الخطأ لا ينزه عنه إلا الأنبياء ، وما عداهم فما بين راد ومردود عليه ، وإن تجاوز في العلم كعبه الجوزاء . فاللييب الحادق من نظر في كلام غيره مع الروية والتمعن فيميز الغث من السمين ، والغبي الجاهل من يغتر بكل ما قيل له فتجده أمام قناة الباحثين يرضخ ويلين ، فذلك المنعم بلذة العلم وفكاهة التحقيق ، وهذا هو المحروم من ذلك الجدير بيت من الشعر عليه ينطبق وبه يليق :

أم الحليس لعجوز شهربة

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وذلك الذي لم يأل جهداً في تحرير الأدلة ، والنظر في وجوه الدلالة ، وتمييز المنتج من العقيم ، وهذا هو الذي رضي من العلم بقشوره عوضاً عن لبابه فإن زحرفت له شبهة تخيل أنها هي الصراط المستقيم فالناقد البصير من لا يسلم من يجده في دواوين العلماء وخصوصاً المتأخرين منهم إلا بعد الفحص عن دليله فإن وجده فلا بد له بعد ذلك من النظر في وجه دلالاته فليس كل قول له دليل ، وليس كل دليل بمقبول ، ولقد أحسن من قال :

إن السلاح جميع الناس تحمله

وليس كل ذوات المخيل السبع

ويعجبني قول البستي⁽⁷⁰⁾ في نونيته :

(70) هو أبو الفتح علي بن محمد البستي الكاتب ، توفي سنة 401 ، تراجع يتيمة الدهر ، ج4 ، ص 307-334 .

ما كل الماء كصّداء لوارده

ولا كل نبت فهو سعدان

والحاصل أن البسمة يجب الرجوع فيها لاختلاف الفقهاء فمن كان متمذهباً بمذهب وجب عليه أن لا يعدل عن الراجح من أقوال إمامه ، وما ذكره المجيب من وجوب مراعاة اختلاف القراء ليس بصحيح ، ولذلك لم يكن عليه عمل الخاصة والعامة فالعادة جارية بمراعاة مذاهب الفقهاء لا بمراعاة القراء والشواذ المتطرفون الذين يحبون أن يخالفوا ليشهروا ، وأن يحمّدوا بما لم يفعلوا⁽⁷¹⁾ ، ولا يلتفت إليهم فهم من النادر ، والأحكام إنما تناط بالغالب إذ النادر لا حكم له قال الزقاق⁽⁷²⁾ في المنهج المنتخب في قواعد المذهب ما نصه :

وغالباً قدم على ما ندرا

وهو شأن شرعنا فكثرا

وإني لأعجب كل العجب ، وحق للعجب أن يأخذ بمجامع قلبي من الشيخ المجيب حيث صرح على غير خجل بأن كل من صلى بدون قراءة البسمة مع أم الكتاب في صلاة الفرض ، وكان يقرأ بقراءة أو رواية من يراها يجب عليه أن يتدارك ما صلاه بتسجيل قضائه بالبسمة وإلا فهو عاصي فانظر كيف تمكنت هذه الشبهة من قلبه حتى حكم بعصيان قسم من هذه الأمة التي أوجب لها عصمتها في الكتاب العزيز ، وفي السنة على لسان نبيه الصادق ، ولماذا يرى هذه الشبهة هي القول الفصل

(71) اقتباس من قوله تعالى ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ سورة آل عمران ، الآية رقم 188 .

(72) هو أبو الحسن علي بن قاسم الزقاق التجيبي . ألف لامية في الأحكام معروفة بلامية الزقاق ، ومنظومة في القواعد ، توفي سنة 912 هـ .

ابن مخلوف : شجرة النور الزكية ، ج 1 ، ص 274 .

في اختلاف الفقهاء ، ولا يبالي بما لديهم من الأدلة ، وبما جرى به عمل الناس في مشارق الأرض ومغاربها مع وجود مستند لهذا العمل ، ومع علم الناس بهذا الإشكال في حين أنه يحتج بجريان العمل على الشيخ السائل حين ما نازعه في مسألة تقديم الاستغفار على الحمد إثر الخروج من صلاة الفرض بتسليمة التحليل حيث ما ادعى السائل أن من السنة تقديم الاستغفار بادىء بدء لما ورد في صحيح السنة من أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا سلم من الصلاة استغفر الله ثلاثاً⁽⁷³⁾ ، وهذا الحديث أخرجه كثير من الحفاظ منهم أبو داود⁽⁷⁴⁾ في سننه ، ونقله بعض الفقهاء في مؤلفاتهم فقد ذكره ميارة في كبره على المرشد المعين⁽⁷⁵⁾ ، وابن حمدون في حاشيته⁽⁷⁶⁾ على صغير ميارة⁽⁷⁷⁾ المذكور ،

(73) أخرجه أبو داود وفي سننه كتاب الصلاة باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ونص الحديث «وإذا سلم من الصلاة قال : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت ، وما أنت أعلم به منها أنت المقدم والمؤخر لا إله إلا أنت» . راجع عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ج 2 ، ص 466 ، وما بعدها ، الطبعة الثانية 1968 . وفي سنن ابن ماجة أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاث مرات ثم يقول «اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام» ، صحيح سنن ابن ماجة باب الإقامة حديث رقم 32 ، الطبعة الأولى ، 1983 ، السعودية .

(74) هو أبو داود سليمان بن الأشعث صاحب كتاب السنن المشهور ، أحد الصحاح الستة ، توفي سنة 275هـ .

(75) محمد بن أحمد الفاسي الشهير بميارة ، شرح على المرشد المعين على الضرورة من علوم الدين ، ج 1 ، ص 146 .

(76) أنظر ابن حمدون : حاشية على صغير ميارة ، ج 1 ، ص 146 ، طبعة الحلبي ، القاهرة .

(77) هو أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرني الفاسي الشهير بزروق ، من كتبه شرح الرسالة ، وشرح الإرشاد ، وشرح مواطن من مختصر خليل ، وله تعليق لطيف على البخاري ، توفي سنة 899هـ . ابن مخلوف : شجرة النور الزكية .

والإمام شهاب الدين سيدي أحمد زروق في شرح الرسالة⁽⁷⁸⁾، وقد عضد ذلك الشيخ السائل بأدلة أخرى يطول الآن بيانها، والمجيب المذكور لم يكن له من الحجج ما يقاوم به السائل إلا دعوى أن العمل جرى بتقديم الحمد على الاستغفار فهو يحتاج على السائل بالعمل المصادم للسنة الشريفة في حال أنه يرى أن العمل الجاري عند الناس في مسألة البسمة خطأ لمصادمته لشبهة أبي شامة ومن تبعه ليت شعري ما الذي أحوجه إلى ترك الحنيفية البيضاء، والاحتجاج بالعمل المنافي لها مع أن العمل لا يحتاج به إلا إذا كان له مسند كما أشرت إلى ذلك في معراج الوصول إلى علم الأصول بقولي:

والعرف كالعادة أمر متبع
في غير ما خالف شرع المتبع
إذ ليس كل ما به العرف جرى
معتبراً شرعاً فكم قد حضرا

فمن احتج بالعادة المنافية للشريعة الإسلامية فهو متأيس باليهود والنصارى في قولهم إنا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم مقتدون⁽⁷⁹⁾.

فقد كان السلف الصالح رضوان الله عليهم إذا تنازعوا أمراً من الأمور، وتجادبوه بالبحث عرضوه على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فمن وافقهما قبلوه منشحة به صدورهم، مطمئنة إليه نفوسهم، وما خالفهما طرحوه طرح النواة، وضربوا به عرض الحائط، فالمعيار الذي يرجع إليه عندهم في التصحيح هو الكتاب والسنة مع ما كانوا عليه من الاعتراف بالفضل لأهله، فقد كان حب الإنصاف ديدنا

(78) أحمد زروق: شرح زروق على الرسالة، ج 1، ص 175، دار الفكر 1982.

(79) اقتباس سورة الزخرف الآية رقم 32.

لهم ، وسجية مركوزة في نفوسهم حتى أنهم لم يبالوا بالرجوع إلى من أصاب صميم الحق ، وإن لم يكن على جانب عظيم من الشهرة والشرف ، والثراء ، والطعن في السن .

كما أنهم لم يبالوا أيضاً بمخالفة من لم تشهد له الأدلة كائناً من كان إلى أن تغلبت على النفوس داعية الهوى ، والكبر والرياء ، والعجب وحب المحمدة فانعكست القضية ، وانقلب العلم جهلاً ، والحلم نفاقاً ، وأصبحت دعوى العلم منوطة بالأزياء والمظاهر خصوصاً في هذه الآونة التي عدم فيها الانصاف ، وصار فيها معيار تصحيح الأحكام ما وافق سوانح الخواطر والأفكار ، فليس هناك إلا الأوهام والخيالات ، وذلك حيث فقد العمل بالكتاب والسنة فقد كان اسم العالم في لسان الشرع وكلام السلف لا يتناول إلا من ضم إلى العلم العمل والإخلاص فيه فمتى ما أطلق العالم لا يراد به إلا ذلك خاصة ، وليس المراد به صاحب الملكة والحفظ العارف بالصناعة فقط كما يزعم كثير من أهل عصرنا ، ولذلك تراهم يلهجون الآن بهذه العبارة السمجة : العلم شيء والعمل به شيء آخر ، وهم لعمري مخطئون اللهم إلا إذا عنوا بذلك علم إبليس وما كان على شاكلته مما لم تتناوله الآيات الشريفة ، والآثار الصحيحة الواردة في فضل العلم ، والحض على تعلمه وتعليمه ، ولقد أحسن شيخنا العلامة الإمام أبو الحسين⁽⁸⁰⁾ العدوى حيث قال في رسالته المسماة

(80) هو الحسين مخلوف العدوى شيخ شيوخ علماء الأزهر ، وصاحب المؤلفات العديدة ، والباع الطويل في علمي المنقول والمعقول ، تولى العديد من الوظائف المتعلقة بالشؤون العلمية بالأزهر حتى سنة 1915 ، وهو الذي أنشأ المكتبة الأزهرية ، ثم تفرغ للتدريس واستمر يلقي دروسه للعلماء والطلاب في علم التوحيد وعلم الأصول والفقه ، والفلسفة ، وعلم التفسير إلى أن توفي سنة 1936 .

له تاريخ مجيد حافل في إصلاح الأزهر ، والنهضة بالتعليم الديني ، وقد تتلمذ عليه الشيخ أحمد العالم صاحب هذه الرسالة ، وأجازه بتدريس مادة أصول الفقه .

«الإفاضة القدسية في بيان الاصطلاحات الحكمية» ما نصه :

«ولذلك ترى اسم العالم في موارد المشرع ، ومتفاهم عرف السلف لا يراد به إلا من جمع إلى العلم العمل بخلاف علم الخلف فإنه لما افترق عن العمل ، واتسعت بينهما مسافة الخلف ، وتغلبت دواعي الهوى ، وبواعث الشرور على دواعي العلم وموجباته ، صار إطلاق اسم العالم على من علم ولم يعمل بالمجاز أشبه منه بالحقيقة وللظل أقرب منه إلى الشاخص ، وأصبح أهل هذا العلم منه غرباء ، وفي نسبة أدعياء ، وأسلافهم فيه شبه أعداء .

أما الخيام فإنها كخيامهم
وأرى نساء الحي غير نسائهم

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» أ. هـ .

والحاصل أنه لا ينبغي أن يحتج بل ولا أن يستأنس لتقديم الحمد على الاستغفار عقب المكتوبة بذلك العمل الجاري لمخالفته لصريح سنة المعصوم فالاحتجاج بعمل من مضى فاسد مع ما يستلزمه من الطعن فيهم ، والحض عليهم بنسبتهم إلى مخالفة السنة إن كان لديهم علم بها قال شيخنا العدوي المذكور في «القول الوثيق في الرد على أدعياء الطريق» نقلاً عن شيخه أبي المعارف⁽⁸¹⁾ في «نصيحة الذاكرين» ما نصه «وماذا علينا إذا وافقنا الله ورسوله وتركنا ما عليه الأسلاف والأصول فإن الشرع حجة عليهم كما هو حجة علينا ، وليسوا هم حجة على الشرع فإنه يحتج

الترجمة منقولة عن مقدمة كتاب ابنه حسين محمد مخلوف ، فتاوى شرعية وبحوث إسلامية ، ص 8 . دار الاعتصام الطبعة الخامسة ، 1985 .

(81) أبو المعارف شيخ محمد حسين مخلوف العدوي ، لم تتمكن من الترجمة له ولعلمه من علماء الأزهر .

به لا عليه فالاحتجاج بالأسلاف لا فائدة فيه ولا إسعاف ، وإنما هو ذكر
للساويهم ، وإظهار لمعاصيهم وقد نهى عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
بقوله «أذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم»⁽⁸²⁾.

فقوله «أن الشرع حجة عليهم إلى آخره فيه إشارة إلى أن أمثال هذه
العادة لا تخصص العام ، ولا تقيد المطلق فالمحتج بها جاهل بعلم
الأصول ، قليل الأدب مع صاحب الشريعة حيث رد سنته إلى العادة
الفاصلة والله تعالى يقول في كتابه : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽⁸³⁾.

وبمفهوم هذا الشرط مع الأمر قبله يخشى على فاعل ذلك سوء الخاتمة
أعاذنا الله والمسلمين منها .

هذا آخر ما يسره الله في هذه العجالة ، وكان الفراغ منها في أوائل
شوال سنة 1346 هـ على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى الغنى العالم أحمد
بن محمد بن أحمد العالم غفر الله له ولوالديه ولمشائخه ، ولجميع المسلمين
بمنه وكرمه . آمين . أ. هـ .

(82) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الجنائز ، باب آخر ، وقال فيه هذا حديث غريب . سنن
الترمذي ، ج 2 ، ص 242 ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
(83) سورة النساء ، الآية رقم 59 .

الخلاصة

*** **

دائماً يكون الحكم على البحث والباحث من خلال المصادر والمراجع المستخدمة في البحث والشيخ صاحب الإجابة وكذلك المعقب قد استخدم كل منهما المراجع والمصادر المعتمدة في هذا المجال يظهر ذلك واضحاً للعيان من خلال مراجعة ثبت الكتب الواردة في النص المحقق .

وبذلك ابتعد المؤلف عن السرد العفوي للأحكام ، وتجاوز العرض الأفقي ، واستخدم المنهج التحليلي للغوص في الأعماق فضمن النص ما هو من صلب العلم موضوع السؤال والجواب ، وما هو من مُلحه فتناول علم القراءات والفقه والأصول واللغة والمنطق وغيرها .

والسائل والمجيب والمعقب كلهم من أهل العلم المشهود لهم بالكفاءة العلمية في عصرهم ، وتوفرت فيهم شروطه وهي :

- أ- أن يكون عارفاً بأصوله وما يبنى عليه ذلك العلم .
- ب- أن يكون قادراً على التعبير عن مقصوده فيه .
- ج- أن يكون عارفاً بما يلزم منه .
- د- أن يكون قائماً على دفع الشبه الواردة عليه فيه .

وإذا نظرنا في مضمون هذه الرسالة وما حوته من سؤال ، وجواب

وتعقيب وما عليه علماء السلف الصالح وجدناهم قد اتصفوا بوصف
العالم العامل بعلمه .

والعلم نور يهدي به الله من يشاء ، ومن علاماته التجافي عن الغرور
والإنابة إلى دار الخلود .

ومسألة البسملة في الصلاة من المسائل التي يلزم الخروج فيها عن
الخلاف ، وذلك بالبسملة سرّاً في الصلاة الجهرية والسرية فرضاً أو نقلاً
على حد سواء ، والصلاة على هذا النحو صحيحة باتفاق العلماء لا
خلاف فيها ، والخروج من الخلاف إلى الإجماع والاتفاق مطلوب لأن الله
لم يجعل علينا في الدين من حرج ، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم .

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الكتب الواردة في النص

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الآيات القرآنية

- 78 ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (النساء : 59)
- 59 ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (التوبة : 89)
- 60 ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (الحديد : 24)

الأحاديث النبوية

- 74 «إِذَا سَلِمَ مِنَ الصَّلَاةِ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ ثَلَاثًا»
- 78 «إِذْكُرُوا مَحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ وَكُفُّوا عَنْ مَسَافِيزِهِمْ»

فهرس الأعلام

البقاعي «برهان الدين»: 53 .

البناني : 42 .

(ج)

جرير : 48 .

(ز)

الزقاق : 73 .

(س)

السخاوي : 66 .

السيوطي : 44 .

(ش)

الشاطبي : 48 .

الشافعي : 40 .

(ص)

الصفاقسي : 56 .

(أ)

ابن تيمية : 51 .

ابن حجر «شهاب الدين» :

52 .

ابن حمدون : 43 .

ابن عاصم : 44 .

ابن عامر : 43 .

ابن كثير : 41 .

أبو الحسن الحصري : 65 .

أبو الحسين العدوي : 76 .

أبو داود «سليمان بن الأشعث» :

74 .

أبو شامة «شهاب الدين» :

43 .

الأغلالي الشنقيطي : 49 .

الأمير : 55 .

أحمد زروق : 74 .

(ب)

البستي : 72 .

(ع)

عبد الله بن الحاج إبراهيم : 53 .

عبد الباقي الزرقاني : 42 .

عبد السلام قاجة الورفلي : 19 .

عبد العزيز الهلايلي : 50 .

عبد الوهاب السبكي «تاج

الدين» : 62 .

(ف)

الفرزدق : 48 .

(ق)

قالون : 41 .

(م)

محمد العالم : 18 .

مالك : 39 .

(ن)

نافع : 41 .

النووي : 51 .

(و)

ورش : 43 .

الولائي الشنقيطي «محي الدين» :

54 .

الشواهد الشعرية

(أ)

- أغرى الناس بامتداح القديم
57 بئذ الحديث غير المذموم
أم الخليس لعجوز شهيرة
72 ترضى من اللحم بعظم الرقبة
أما الخيام فإنها كخيامهم
77 وأرى نساء الحي غير نسائهم
إن السلاح جميع الناس تحمله
72 وليس كل ذوات المخبل السبع
إن هذا القديم كان حديثاً
58 وسيبقى هذا الحديث قديماً
أولئك آبائي فجئني بمثلهم
48 إذا جمعنا يا جرير المجامع

(ت)

- تركنا البحار الزاخرات وراءنا
64 ومن أين يدري الناس أين توجهنا

(س)

سارت مشرقة وسرت مغرباً

63 شتان بين مشرق ومغرب

(ق)

قل لمن لم يرَ المعاصر شيئاً

58 ويرى للأوائل التقديماً

(ل)

لا تحسبوا رقصي ذا بينكم فرحاً

52 قد يرقص الطير مذبحاً من الألم

ليس إلا لأنهم حسدوا الحي

58 ورقوا على العظام الريم

(م)

ما كل الماء كصداء لوارده

73 ولا كل نبت فهو سعدان

(ن)

نزلوا بمكة في قبائل هاشم

63 ونزلت بالطحاء أبعد منزل

(ي)

يا عين قد صار البكاء لك عادة

52 تبكين من فريح ومن أحزان

الكتب الواردة في النص

(ب)

الباعث على إنكار البدع والحوادث : 43 - 51 .

(ت)

تحصيل المنافع على الدرر اللوامع : 65 .

تحفة المجددين في أسماء المجتهدين «نظم» : 60 .

تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك : 44 - 53 - 67 .

(ج)

جمع الجوامع : 61 .

(ح)

حرز الأمانى ووجه التهاني : 56 .

حاشية البناني على شرح عبد الباقي : 53 - 59 .

حاشية على صغير ميارة : 53 - 74 .

حاشية على المجموع «عليش» : 60 .

حواشي الدسوقي على الدردير : 69 .

(س)

سنن أبي داود : 74 .

(ش)

شرح الرسالة : 74 .

شرح الأشموني على الخلاصة :

(ض)

ضوء الشموع على المجموع : 55 - 58 .

(ط)

الطليحة «نظم» : 49 .

(ع)

عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران : 53 .

(غ)

غيث النفع في القراءات السبع : 56 .

(ف)

الإفاضة القدسية في بيان الإصطلاحات الحكيمة : 77 .

فتح الودود : 54 .

(ق)

القول الوثيق في الرد على أدعاء الطريق : 77 .

(ك)

كبير ميارة على المرشد المعين : 43 - 74 .

(م)

مختصر خليل : 17 - 69 .

المرتقى في التمييز بين المتواتر والصحيح والشاذ : 54 .

مراقبي السعود لمبتغي الرقي والصعود : 53 .

معراج الوصول إلى علم الأصول : 25 - 47 - 68 - 75 .

المنهج المنتخب في قواعد المذهب : 73 .

(ن)

نشر البنود : 53 - 54 - 62 - 71 .

نصيحة الذاكرين : 77 .

نور البصر : 50 .

نيل السؤل على مرتقى الوصول إلى علم الأصول : 54 .

المصادر والمراجع

أولاً - التفسير

1 - تفسير فاتحة الكتاب، محمد عبده، الطبعة الثانية، 1382 هـ، مطابع القاهرة.

2 - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مطبعة عيسى الحلبي، د/ت.
ثانياً - الحديث وشروحه

3 - تنوير الحوالك، شرح موطأ مالك، السيوطي، الطبعة الأخيرة، 1951.

4 - زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم الجوزية، مطبعة مصطفى الحلبي، 1970.

5 - سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د/ت.

صحيح سنن ابن ماجه، السعودية، 1983.

ثالثاً - أصول الفقه

6 - التبصرة في أصول الفقه، الشيرازي، دار الفكر، دمشق، 1983.

- 7- تيسير التحرير، أمير بادشاه، مطبعة مصطفى الحلبي، د/ت.
- 8- الحدود في الأصول، سليمان بن خلف الباجي، مؤسسة الأوزاعي للطباعة والنشر، د/ت.
- 9- حاشية البناني على جمع الجوامع، البناني، الطبعة الثانية، مصطفى الحلبي، 1937.
- 10- مدخل إلى أصول الفقه المالكي، محمد مختار ولد أباه، الدار العربية للكتاب، د/ت.
- 11- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، الشريف التلمساني، الطبعة الأولى، سنة 1346هـ تونس.
- 12- المنحول من تعليقات الأصول، الغزالي، الطبعة الثانية، دمشق 1980.
- 13- نشر البنود على مراقبي السعود، العلوي الشنقيطي، د/ت.

رابعاً- فقه المدارس الفقهية

أ- فقه المدرسة المالكية :

- 14- حاشية البناني على شرح عبد الباقي، البناني، د/ت.
- 15- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الدسوقي، طبعة عيسى الحلبي، د/ت.
- 16- حاشية محمد الطالب على شرح ميارة الصغير على المرشد المعين، ابن حمدون، طبعة مصطفى الحلبي، د/ت.

- 17 - شرح زروق على الرسالة، أحمد زروق، دار الفكر 1982 .
- 18 - شرح على مختصر خليل، عبد الباقي الزرقاني، مطبعة أحمد أفندي، مصر، د/ ت .
- 19 - الكافي في فقه أهل المدينة، يوسف بن عبد البر، الطبعة الثانية، الرياض 1980 .
- 20 - الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف، يوسف بن عبد البر، مجموعة الرسائل المنيرية .

ب- فقه المدرسة الشافعية :

- 21 - الأم الشافعي، كتاب الشعب، د/ ت .
- 22 - المجموع شرح المذهب للشيرازي، النووي، الطبعة الكاملة دار التراث، د/ ت .
- 23 - المذهب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1959 .
- 24 - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شهاب الدين الرملي، الطبعة الأخيرة، د/ ت .

ج- فقه المدرسة الحنبلية :

- 25 - مجموع الفتاوى، ابن تيمية، طبعة خاصة، د/ ت .

خامساً- علم القراءات

- 26 - حزر الأماني ووجه التهاني، الشاطبي، مطبعة مصطفى الحلبي، د/ ت .

27 - الإقناع في القراءات السبع، ابن بادش، الطبعة الأولى،
1403 هـ - أم القرى مكة .

سادساً - التراجم والسير

28 - أعلام ليبيا، الطاهر الزاوي، مؤسسة الفرجاني، الطبعة الثانية
1971 .

29 - الأعلام : خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة 1980 .

30 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون،
دار التراث القاهرة، د/ ت .

31 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن مخلوف، طبعة
دار الكتاب العربي، د/ ت .

32 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، دار
الأوقاف، بيروت، د/ ت .

33 - الضوء اللامع : السخاوي، د/ ت .

34 - طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، الطبعة الأولى، مطبعة
عيسى الحلبي، د/ ت .

35 - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث،
د/ ت .

36 - مواقع الأنوار في طبقات الأخيار، الشعراي، المكتبة الشعبية،
د/ ت .

سابعاً - مراجع أخرى

37 - المنهاج في ترتيب الحجاج ، سليمان بن خلف الباجي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، 1986 .

38 - موسوعة فقه إبراهيم النخعي محمد رواسي ، قلعه جي الطبعة الأولى 1979 .

39 - موسوعة فقه أبي بكر الصديق محمد رواسي ، قلعه جي دار الفكر الطبعة الأولى ، 1983 .

40 - موسوعة فقه علي بن أبي طالب محمد رواسي ، قلعه جي دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1983 .

41 - موسوعة فقه عبد الله بن مسعود محمد رواسي ، قلعه جي ، الطبعة الأولى 1984 .

ثامناً - البحوث والمقالات

42 - دور القيروان في نشر الأشعرية بأفريقية والمغرب ، عبد المجيد النجار ، النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين ، العدد السادس ، 83 / 82 .

43 - فتاوى شرعية وبحوث إسلامية حسنين محمد مخلوف ، دار الاعتصام ، الطبعة الخامسة ، 1985 .

44 - القضاء الشرعي العرفي ، مختار بن يونس ، مجلة الشهيد ، العدد الخامس .

فهرس الموضوعات

7 مقدمة : أولاً الدراسة
7 عناية العلماء بالبسملة
14 منشأ الخلاف بين الفقهاء والقراء في البسملة
16 حصر اخلاف في البسملة بين المالكية والشافعية
18 مقدمة التحقيق
18 الشيخ محمد بن أحمد العالم
19 الشيخ عبد السلام قاجه
21 الشيخ أحمد العالم
21 مولده
21 رحلته في طلب العلم
23 الإجازات العلمية
25 آثاره العلمية
26 محنته
27 وفاته
28 قيمة المخطوط العلمية ومنهج المؤلف
34 ثانياً التحقيق
34 وصف المخطوطة
35 منهج التحقيق

37 النص المحقق
42 السؤال
42 الجواب
78 - 45 التعقيب
79 الخلاصة
81 الفهارس العامة



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب المصطفى

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود

تلفون البناية : 340131/2 تلفون مباشر : 350331 ص. ب. 113-5787 بيروت ، لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN